المركز الإحصائي
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC-STAT

أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون

والتطورات التنظيمية والتشريعية خلال العام 2023م

العدد الخامس

مايو 2024م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تقديم	4
تعاريف المصطلحات والمؤشرات	5
الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال العام 2023م	7
1.1: أداء أسواق المال الخليجية خلال العام 2023م	8
2.1: التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال العام 2023م	13
الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال العام 2023م	15
1.2 سوق أبوظبي للأوراق المالية	16
2.2 سوق دبي المالي	18
3.2 بورصة البحرين	25
4.2 السوق المالية السعودية	29
5.2 بورصة مسقط	35
6.2 بورصة قطر	40
7.2 بورصة الكويت	44
ملحق 1: الجداول الإحصائية	54
ملحق 2: معلومات عن أسواق المال الخليجية	57
مصادر البيانات	60

تم إعداد هذا الإصدار استناداً إلى دليل الإصدارات الإحصائية

المعتمد من قبل المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

نسخة إلكترونية من الإصدار متاحة على الموقع الإلكتروني للمركز حسب الرابط التالي:
https://www.gccstat.org/ar/statistic/publications/monetary-and-financial-statistics

© شوال 1445هـ ، مايو 2024م

جميع الحقوق محفوظة

في حالة الاقتباس يرجى الإشارة إلى هذا الإصدار كما يلي:

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية GCC-STAT،2024م. **أداء أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون والتطورات التنظيمية والتشريعية خلال العام 2023م** - العدد الخامس. مسقط - سلطنة عُمان.

جميع المراسلات توجه إلى :

المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. 840، مسقط - سلطنة عمان

هاتف: 24346499 968 +

فاكس: 24343228 968 +

البريد الإلكتروني: info@gccstat.org

الصفحة الإلكترونية: www.gccstat.org

تقديم

يسر المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن يقدم العدد الخامس من تقرير أداء وتطورات أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون خلال العام 2023م. وبالإضافة إلى جمع المعلومات والبيانات الرسمية عن هذه الأسواق وإعداد مؤشرات أدائها ونشرها بصورة دورية ومنتظمة، ويساهم هذا التقرير في تنمية الوعي الاستثماري ورفع مستوى الشفافية ودعم ما تقوم به هذه الأسواق لتعزيز دورها التنموي في الاقتصاد الخليجي، وتمكين المستثمرين من اتخاذ القرارات الاستثمارية السليمة والمبنية على بيانات دقيقة ومتاحة للجميع.

وبجانب تحليل نشاط وأداء أسواق المال الخليجية، يتضمن التقرير إبراز التغيرات في الأطر التشريعية والتنظيمية والتوعوية، وكذلك كل ما يتعلق بالإشراف والرقابة وحماية المستثمرين والحوكمة والتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، وذلك بهدف تعريف المستثمرين بمختلف جوانب تطورات هذه الأسواق وأدائها.

وإذ يشكر المركز هيئات أسواق المال الخليجية على تعاونهم الكريم من خلال توفير البيانات الإحصائية والمعلومات عن أداء وتطورات العمل في هذه الأسواق، ويأمل أن يشكل التقرير دافعاً قوياً لتعزيز النشاط الاستثماري واستقطاب رؤوس الأموال العربية والأجنبية لتساهم في تمويل التنمية المحلية والخليجية، وأن يكون التقرير مكملاً للجهود الرامية إلى تعزيز التعاون والترابط بين أسواق المال الخليجية لتحقيق أهداف السوق الخليجية المشتركة والوحدة الاقتصادية الخليجية.

تعاريف المصطلحات والمؤشرات

القيمة السوقية للشركات المدرجة

مجموع القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها للشركات المدرجة في السوق.

القيمة الدفترية للسهم

حقوق المساهمين في نهاية الفترة مقسوماً على عدد الأسهم المكتتب بها.

عدد الأسهم المتداولة

عدد الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق خلال الفترة.

حجم التداول

قيمة الأسهم التي تم تداولها في قاعة السوق بمختلف الأسعار خلال الفترة.

العائد (صافي الأرباح بعد الضرائب)

صافي الأرباح بعد الضرائب كما في آخر تقرير سنوي صادر عن الشركة والتي تمثل صافي ربح السنة مطروحاً منه ضريبة الدخل والمخصصات الأخرى.

السوق الأولي

السوق الذي يتم من خلاله بيع الأوراق المالية المصدرة لأول مرة والتي تسهم في زيادة التكوين الرأسمالي.

السوق الثانوي

السوق الذي يجري فيه التعامل بالأوراق المالية بعد إصدارها واستكمال إجراءات الاكتتاب بها، في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات المعمول بها.

السوق الموازي

ذلك الجزء من السوق الثانوي الذي يتم من خلاله التعامل في القاعة بأسهم شركات تحكمها شروط إدراج خاصة تحددها لجنة إدارة السوق.

معدل دوران السهم (%) = قيمة الأسهم المتداولة خلال الفترة / القيمة السوقية للأسهم المكتتب بها في نهاية الفترة

عائد السهم الواحد = صافي الأرباح بعد الضرائب / عدد الأسهم المكتتب بها

مضاعف السعر إلى العائد للسهم = $\frac{\text{سعر السهم}}{\text{عائد السهم}}$

مضاعف السعر إلى القيمة الدفترية للسهم = $\frac{\text{سعر السهم}}{\text{القيمة الدفترية للسهم}}$

المؤشر المركب لأسواق المال (CGI) في كتلة مجلس التعاون:

يتم إعداد هذا المؤشر المركب لقياس أداء أسواق المال لمجلس التعاون، حيث يتم في البداية تحويل مؤشرات كل من أسواق المال منفردة إلى مؤشر مئوي (100=2017). بعدها يتم إحتساب المؤشر المركب بإستخدام أوزان ترجيحية تمثل القيمة السوقية للأسهم المتداولة.

الصيغة الرياضية:

$$\text{م . ك} = \sum_{\text{س} = 1}^{7} \left(\text{م ا س} \times \frac{\text{ق س . س}}{\text{م ق س . م}} \right)$$

حيث أن:

س: أسواق المال السبعة في دول مجلس التعاون.

م . ك: المؤشر المركب لأسواق المال في مجلس التعاون في نهاية السنة.

ق س . س: القيمة السوقية للسوق المالي (س)خلال السنة.

م ق س .م: مجموع القيمة السوقية لأسواق مجلس التعاون خلال السنة.

م ا س: المؤشر العام للسوق المالي (س) في نهاية السنة.

الفصل الأول: نظرة عامة على أداء وتطورات أسواق المال الخليجية خلال العام 2023م

1.1: أداء أسواق المال الخليجية خلال العام 2023م

ارتفع المؤشر العام لأسواق المال في مجلس التعاون، وهو المؤشر المركب الذي يقيس أداء أسواق الأوراق المالية الخليجية ككل، ليبلغ 170.6 نقطة في نهاية العام 2023م، مقارنة مع 158.0 نقطة في نهاية العام 2022م، وبنسبة نمو ملحوظة بلغت 8.0%. وقد سجل المؤشر المركب في شهر فبراير 2023م أدنى نقطة له عندما تراجع إلى 152.5نقطة قبل أن يعاود الارتفاع ليسجل أعلى نقطة له بنهاية ديسمبر 2023م، (شكل رقم 1).

شكل 1: المؤشر العام المركب لأداء أسواق المال الخليجية، يناير 2022– ديسمبر 2023م

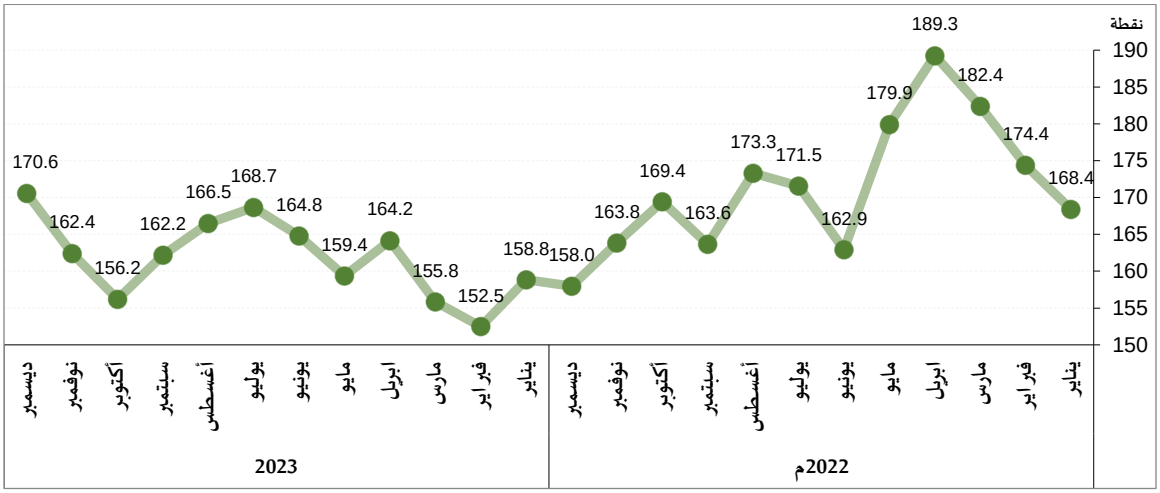

ونجم الأداء الإيجابي للمؤشر العام المركب لأسواق المال الخليجية نتيجة نمو أداء السوق المالية السعودية بنسبة 14.2% والذي يشكل نحو 68.5% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مال مجلس التعاون. وكذلك سجل سوق دبي المالي نمو بنسبة 21.7%، وسجلت كل من بورصة البحرين وبورصة قطر مكاسب بنسبة 4.0% و 1.4% على التوالي. في حين شهد الأداء العام لكل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وبورصة الكويت وبورصة مسقط تراجعاً بنسبة -6.2% و -6.5% و -7.1% على التوالي، (شكل رقم 2).

شكل 2: أداء المؤشر العام لأسواق المال الخليجية، 2023م

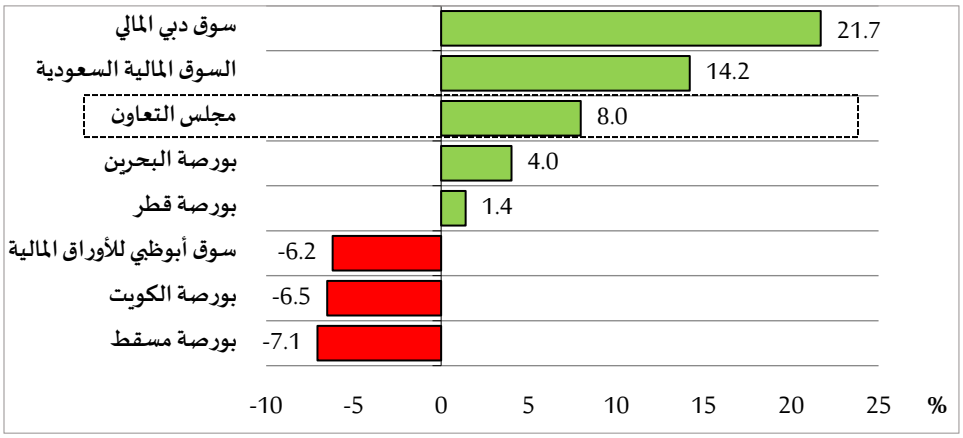

أما عالمياً، فقد كان العام 2023م هو الأفضل منذ سنوات لأداء أسواق المال الرئيسية وبالتحديد الأميركية، إذ سجل مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500) مكاسب سنوية بنحو 24.2%، وصعد مؤشر ناسداك المجمع بنسبة 43.4% في هذا العام، أما مؤشر داو جونز الصناعي فقد ارتفع 13.7%، واختتمت الأسهم الأوروبية (Stoxx 600) العام 2023م بمكاسب سنوية بنسبة 12.7%، وبلغت مكاسب مؤشر Nikkei 225 الياباني 28.2%، وارتفع أيضا مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100) ليختتم العام محققا مكاسب بنسبة 3.8%، لكنه تخلف عن أغلب المؤشرات العالمية. في حين سجل مؤشر شنجهاي خسائر بنسبة بلغت -3.7%، (شكل رقم 3).

شكل 3: مؤشرات أداء أسواق المال العالمية، 2023م

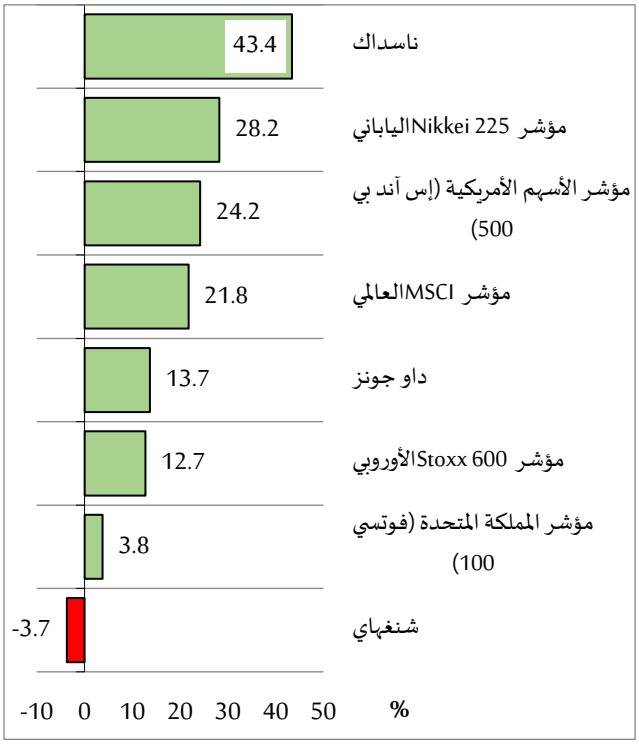

وبالنسبة لمجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، فقد بلغت نحو 4.4 تريليون دولار أمريكي بنهاية العام 2023م، وبنمو نسبته 11.8% مقارنةً مع القيمة السوقية بنهاية العام 2022م، (شكل رقم 4).

شكل 4: مجموع القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2020 - 2023م

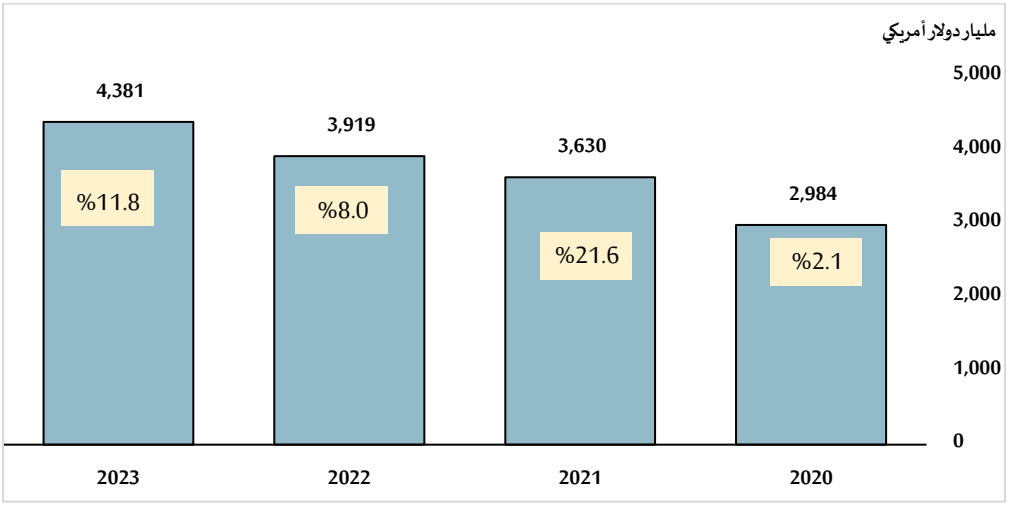

ويعزى ارتفاع إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال بمجلس التعاون إلى ارتفاع القيم السوقية لغالبية الأسواق بنهاية العام 2023م وبشكل ملحوظ مقارنة مع القيم السوقية بنهاية العام 2022م، حيث ارتفعت القيمة السوقية لسوق

دبي المالي بنحو 18.3%، والقيمة السوقية للسوق المالية السعودية بنحو 14.0%، والقيمة السوقية لسوق أبوظبي بنحو 12.9%، والقيمة السوقية لبورصة قطر بنحو 3.0%. وعلى العكس من ذلك، تراجعت القيمة السوقية في كل من بورصة البحرين بنسبة 31.9%، وبورصة الكويت بنسبة 14.6%. وقد شكلت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية نحو 68.5% من القيمة السوقية الإجمالية لأسواق مجلس التعاون في نهاية العام 2023م، تليها القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 18.4%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 13.1 %. (شكل رقم 5).

شكل 5: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2023م

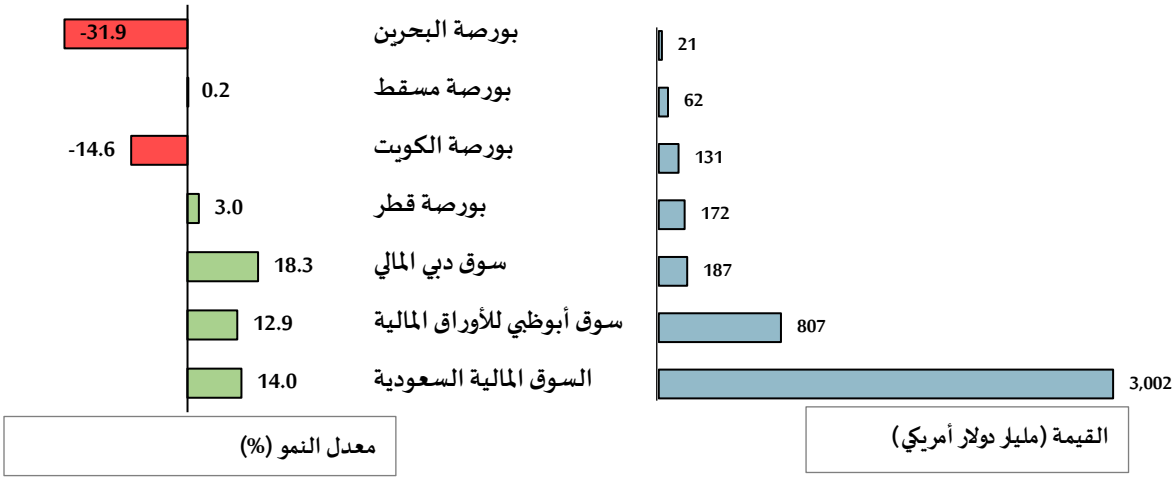

وبحسب تقديرات الاتحاد الدولي للبورصات، تبلغ القيمة السوقية لجميع أسواق المال العالمية 101.49 تريليون دولار أمريكي، وبالتالي تشكل القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية والبالغة 4.38 تريليون دولار أمريكي ما نسبته 4.3% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق المال العالمية في العام 2023م، (شكل رقم 6).

شكل 6: القيمة السوقية العالمية لأسواق المال العالمية بالتريليون دولار أمريكي، 2023م

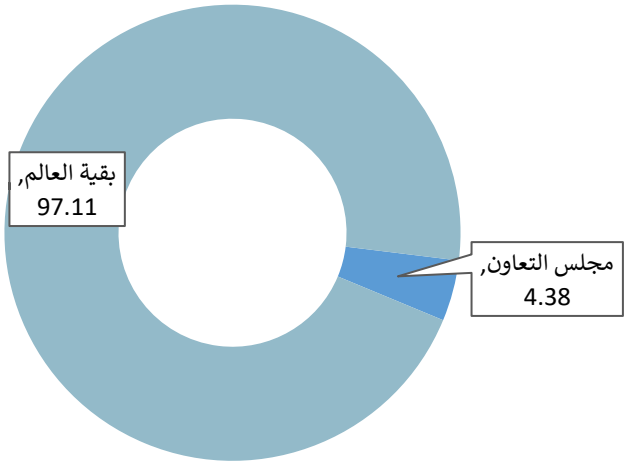

وخلال العام 2023م بلغ إجمالي عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 739 شركة، واستأثرت السوق المالية السعودية بما نسبته 31% منها، تلتها بورصة الكويت بنحو 20%، في حين استحوذت الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 49% من اجمالي الشركات المدرجة. وتبلغ نسبة الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول مجلس التعاون الأخرى من مجموع الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية 97%، وبلغت هذه النسبة 100% في كل من بورصة البحرين وبورصة قطر وبورصة مسقط وبورصة الكويت، (جدول رقم 1).

جدول 1: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية ونسبة المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس، 2023م

	عدد الشركات المدرجة في السوق المالي	نسبة (%) المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	المساهمة النسبية من إجمالي مجلس التعاون
بورصة البحرين	41	%100	%6
بورصة قطر	51	%100	%7
سوق دبي المالي	62	%92	%8
سوق أبوظبي للأوراق المالية	96	%92	%13
بورصة مسقط	109	%100	%15
بورصة الكويت	149	%100	%20
السوق المالية السعودية	231	%97	%31
مجلس التعاون	739	%97	%100

وفيما يتعلق بحجم التداول، شهد العام 2023م تداول عدد 278 مليار سهم في أسواق المال الخليجية، مسجلاً نمواً بنسبة بلغت 9.7% مقارنةً مع العام السابق. وشكّل عدد الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية نحو 29.9% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة بمجلس التعاون خلال العام 2023م، يليه ما هو متداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنحو 19.8%، وسوق دبي المالي بنحو 18.2% ، ثم بورصة قطر بنحو 16.0%، (شكل رقم 7).

شكل 7: المساهمة النسبية لعدد الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، 2023م

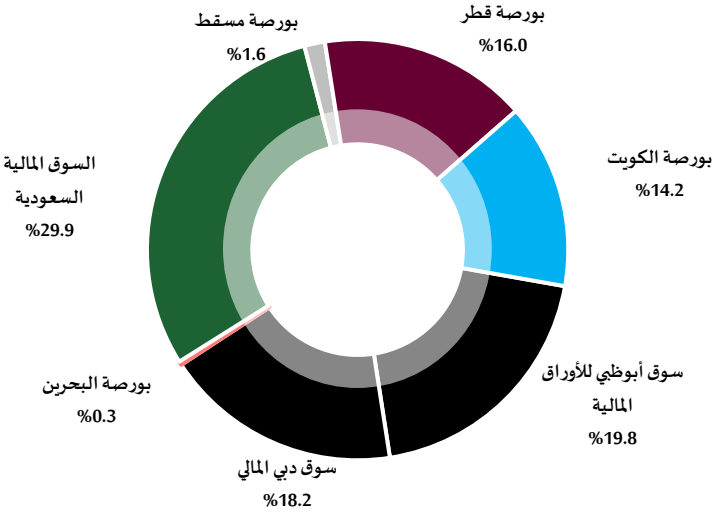

وبلغت قيمة الأسهم المتداولة في العام 2023م نحو 531.4 مليار دولار أمريكي، مقارنةً بما قيمته 678.4 مليار دولار أمريكي في العام 2022م، أي بنسبة تراجع -21.7%. وقد شكلت قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية وحدها ما نسبته 66.9% من إجمالي قيمة التداول في أسواق المال الخليجية خلال العام 2023م، يليها سوق أبوظبي المالي بنسبة 14.7%، في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 18.4%، (شكل رقم 8).

شكل 8: المساهمة النسبية لقيمة الأسهم المتداولة في أسواق المال الخليجية، ، 2023م

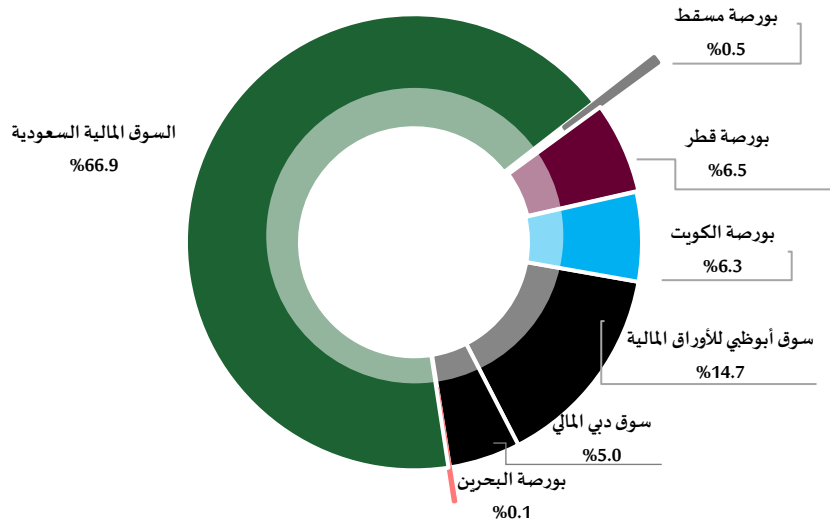

وقد بلغت قيمة متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية في العام 2023م حوالي 2.1 مليار دولار أمريكي مقارنة بما قيمته 2.7 مليار دولار أمريكي في العام 2022م، متراجعةً بنسبة بلغت -21.8%. وشكلت قيمة متوسط التداول اليومي في السوق المالية السعودية نحو 66.8% من إجمالي قيمة متوسط التداول في أسواق المال الخليجية خلال العام 2023م، وجاءت بقيمة 1.4 مليار دولار أمريكي. تليها قيمة متوسط التداول اليومي المسجل بسوق أبوظبي للأوراق المالية والذي مثل ما نسبته 14.5% من مجموع قيمة متوسط تكتل مجلس التعاون. في حين بلغت مساهمة الأسواق الأخرى مجتمعة نحو 18.6%، (جدول رقم 2).

جدول 2: قيمة متوسط التداول اليومي في أسواق المال الخليجية، 2023م

	مليون دولار أمريكي	نسبة التغير (%)	المساهمة النسبية (%)
بورصة البحرين	2.3	24.2	0.1
بورصة مسقط	12.0	24.2	0.6
سوق دبي المالي	106.8	10.4	5.0
بورصة قطر	137.7	-22.0	6.4
بورصة الكويت	139.1	-29.7	6.5
سوق أبوظبي للأوراق المالية	310.3	-24.4	14.5
السوق المالية السعودية	1,427.7	-22.3	66.8
مجلس التعاون	**2,135.7**	**-21.8**	**100.0**

2.1: التطورات التنظيمية والتشريعية لأسواق المال الخليجية خلال العام 2023م

واصلت الجهات التنفيذية والرقابية في أسواق الأوراق المالية الخليجية العمل على تطوير الأطر الرقابية والتنظيمية والتشـــريعية لهذه الأســـواق، إضـــافة إلى تعزيز آليات الحوكمة، وزيادة التعاون مع الأســـواق الأخرى بهدف تبادل الخبرات دولياً واقليمياً، ورفع مستوى الوعي الاستثماري لدى المواطنين.

ففي مجال مراجعة التشريعات التي تحكم السوق وتحديثها قامت بعض الأسواق العام 2023م بإصدار قرارات لتطوير المنظومة التشريعية، مثل تنظيم صناديق الاستثمار وآليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي وتسجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج وتنظيم أعمال التقاص ورسوم الخدمات الفنية المستحقة وتنظيم السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالإستدامة وتنظيم عمليات التوريق. والتوجهات بإيقاف العمل بضريبة الخصم من المنبع على توزيعات أرباح الأسهم وفوائد الصكوك والسندات للمستثمر الأجنبي. وإصدار تعليمات تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وبتعديل وتطبيق بعض أحكام قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

أما في مجال الأطر التنظيمية والإشرافية، عملت بعض دول المجلس على اعتماد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة. واعتماد قواعد الكفاية المالية بهدف تعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية وتحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز. وإصدار ضوابط تحدد التفاعل بين الشركات المساهمة العامة ووسائل الإعلام والمستثمرين والمحللين بهدف تعزيز الثقة بين الشركات والمساهمين وخلق بيئة استثمارية جاذبة، وتعديل إجراءات تداول أحد الوالدين لحساب الأبناء القصر بيعا وشراء في الأوراق المالية ومنها السماح بإضافة الحساب البنكي الخاص بأي منهما في حساب القاصر. وتعديل لائحة مؤسسات السوق المالية وقائمة المصطلحات المستخدمة في اللوائح، والذي يتضمن تطوير الأحكام المنظمة لإفلاس تلك المؤسسات، في سبيل تعزيز حماية أموال وأصول العملاء وثقة المشاركين في السوق المالية.

وبخصوص التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال العام 2023م أصدرت بعض أسواق المال الخليجية قرارات بشأن تعديل أحكام دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وتقييم التقارير والبيانات المالية وفقاً لأنظمة حوكمة الشركات وفق أفضل الممارسات العالمية. حيث في أحد الأسواق تم تطوير الأحكام المنظمة لإفلاس مؤسسات السوق المالية وذلك سعياً من منها إلى تطوير ورفع كفاءة الاستثمار وتعزيز حماية المستثمرين، إضافة إلى تعزيز جاذبية السوق المالية للاستثمار المحلي والأجنبي.

وبشأن التطورات في مجال الإفصاح في عام 2023 اشتملت الإجراءات في بعض الأسواق على الالتزام ببنود الإفصاح عن البيانات الدورية والجوهرية، وبلغت نسب إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية المدرجة في أسواق المال الخليجية نسب مرتفعة، وعمدت بعض الأسواق إلى إجراء تعديلات لبعض المواد الخاصة بالإفصاح.

أما فيما يتعلق بالتطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات، شاركت دول المجلس في اجتماعات إقليمية ودولية متنوعة بهذا الخصوص. وشاركت كذلك في فعاليات نظمتها مؤسسات دولية وإقليمية مثل منظمة الأيوسكو، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية، وصندوق النقد العربي، واتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والاجتماع السابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، والمؤتمر السنوي للجنة افريقيا والشرق الاوسط AMERC ولجنة الأسواق الناشئة و النامية GEMC لمنظمة الأيوسكو والذي عقد بجمهورية مصر العربية. إضافة الى عقد الاجتماع السادس والعشرون للجنة رؤساء هيئات الاسواق المالية بدول مجلس التعاون، ووقعت بعض الأسواق المال الخليجية مذكرات تفاهم مع جهات محلية ودولية مثل صندوق أبوظبي للاكتتابات وسلطة أستانا للخدمات المالية. وكذلك تم الانظمام إلى فرق دولية كانضمام هيئة السوق المالية بالمملكة العربية السعودية لمجموعة عمل المستثمر وأصحاب المصلحة الآخرين (IOSWG) التابعة للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين (IFIAR)، والتي تهدف إلى تعزيز حماية المستثمر وتحسين جودة التدقيق بناءً على اقتراحات كل من المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالمسائل المتعلقة بالتدقيق. والانظمام لفريق عمل تطورات الأسواق التابعة للجنة الأسواق النامية والناشئة وكذلك لفريق عمل شبكة الأسواق الأولية التابعين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو). وتجدر الإشارة أن هيئة أسواق المال بدولة الكويت حظيت بمنصب عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) من خلال تزكية مرشحها وذلك لمدة سنتين للفترة من العام 2024م لغاية 2026م.

وفي مجال توعية الجمهور وتعزيز الوعي الاستثماري واصلت أسواق المال الخليجية أنشطتها من خلال عقد ندوات وورش عمل في مجالات متنوعة مثل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإصدار الإعلانات التحذيرية بشأن عمليات الاحتيال المالي وتوجيه الجهات الإعلامية بتكثيف الجهود بهذا الشأن بهدف حماية المستثمرين، كما تم تنفيذ حملات توعوية تخصصية تناولت مواضيع متنوعة مثل تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية، والمشاركة في تغطية حملات توعوية خارجية في إطار برنامج التوعية الخليجية المشترك "ملم" التي أطلقتها الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس والتي جاءت بعنوان الاستثمار وحماية المستثمر.

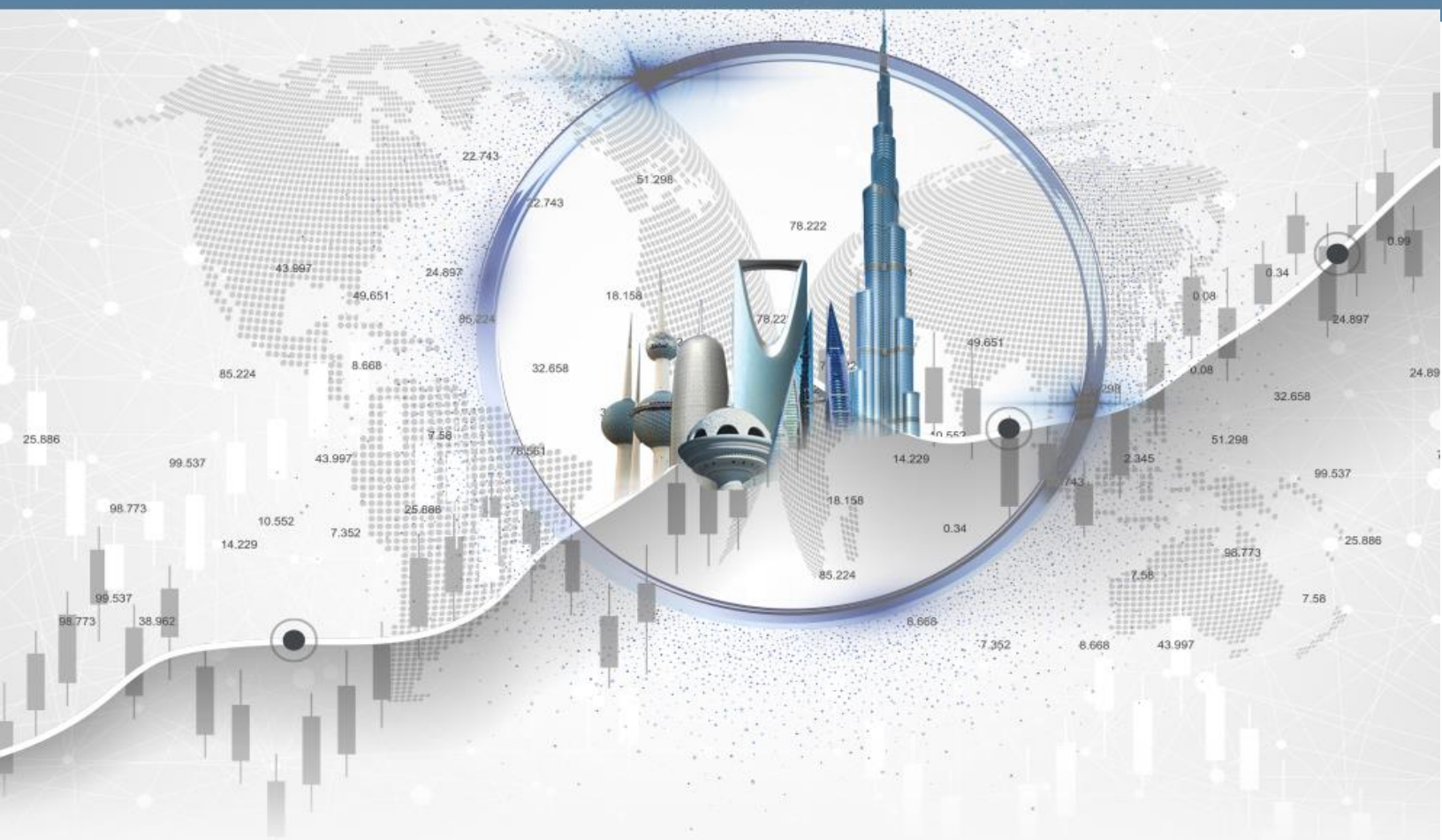

الفصل الثاني: تحليل أداء وتطورات أسواق المال في دول مجلس التعاون خلال العام 2023م

1.2: سوق أبوظبي للأوراق المالية

تراجع مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية خلال العام 2023م ليبلغ 9,578 نقطة بنهاية شهر ديسمبر، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -6.2% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر فبراير 2023م حين بلغ 9,845 نقطة، إلا أنه تراجع في الشهر الذي يليه إلى 9,430 نقطة وواصل التذبذب خلال بقية أشهر العام 2023م، وشهد شهر أكتوبر أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 9,344 نقطة، (شكل رقم 9).

شكل 9: مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية، ديسمبر 2022 – ديسمبر 2023م

في حين واصلت القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية نموها الملحوظ، وقد سجلت بنهاية العام 2023م ارتفاع بنسبة بلغت 12.9% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى 807 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 10). وبذلك، بلغ حجم السوق نحو 18.4% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته بنحو 18.2% في العام 2022م، وبنحو 12.2% في العام 2021م.

شكل 10: القيمة السوقية لسوق أبوظبي للأوراق المالية، 2020 – 2023م

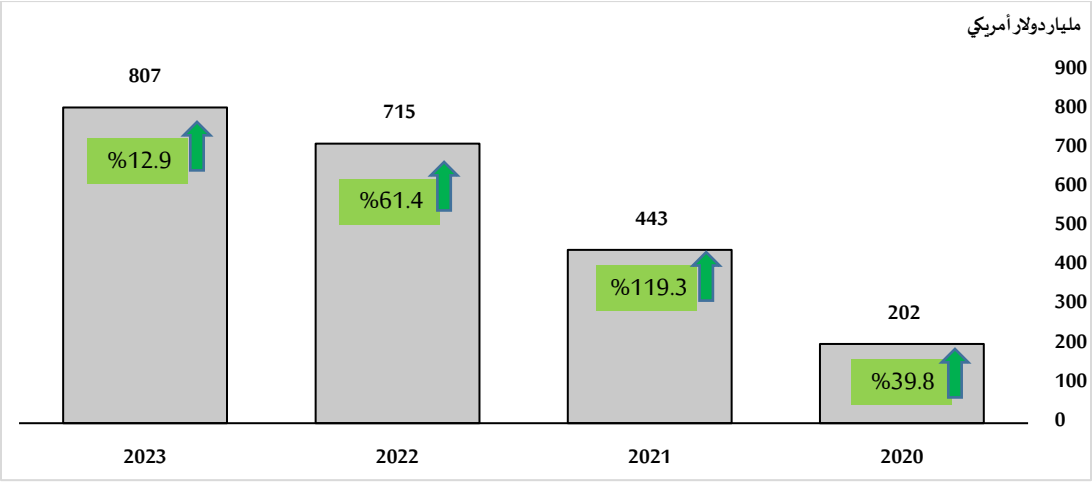

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة -14.3% وبلغ نحو 55.0 مليار سهم مقارنةً مع نحو 64.2 مليار سهم خلال العام السابق، وبالتالي تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة -24.7% لتبلغ حوالي 77.9 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 103.5 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، (شكل رقم 11). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في العام 2023م ما يقارب 310.3 مليون دولار أمريكي.

شكل 11: أحجام التداول في سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2022 – 2023م

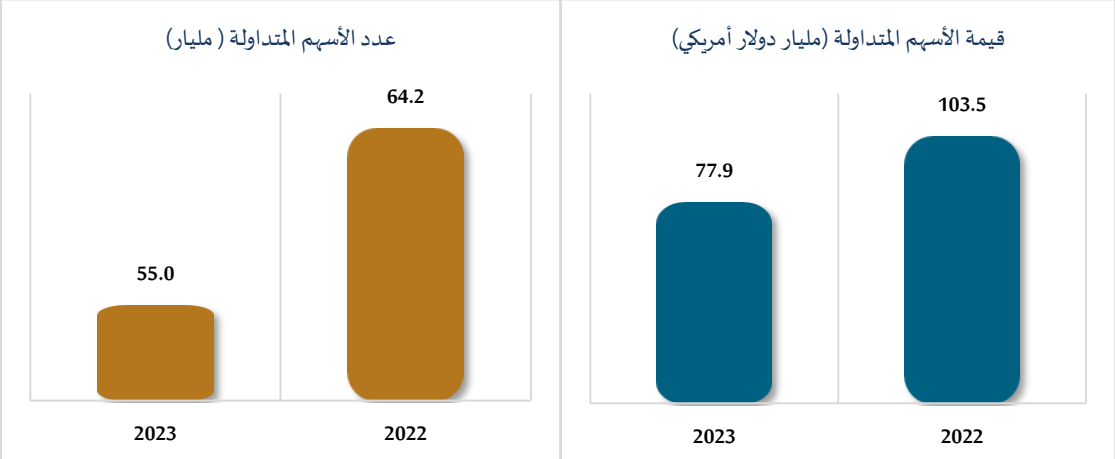

جدول 3: بيانات سوق أبوظبي للأوراق المالية، 2022 – 2023م

البيان		2022	2023
عدد الشركات المدرجة		88	96
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		78	88
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		715	807
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	103.5	77.9
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	64.2	55.0
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	410.6	310.3
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	6,439	19,557
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	4,201.6	52,188
المؤشرات	مؤشر سوق أبوظبي للأوراق المالية (نقطة)	10,211	9,578
	نسبة التغير في المؤشر (%)	20.3	-6.2
	مضاعف السعر الى العائد (%)	..	..
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	..	..

2.2: سوق دبي المالي

سجل مؤشر سوق دبي المالي خلال العام 2023م ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ بنهاية ديسمبر 4,060 نقطة، أي بنسبة نمو بلغت 21.7% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2022م والذي جاء بـ 3,336 نقطة، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر سبتمبر من العام 2023م حين بلغ 4,164 نقطة، (شكل 12).

شكل 12: مؤشر سوق دبي المالي، ديسمبر 2022 – ديسمبر 2023م

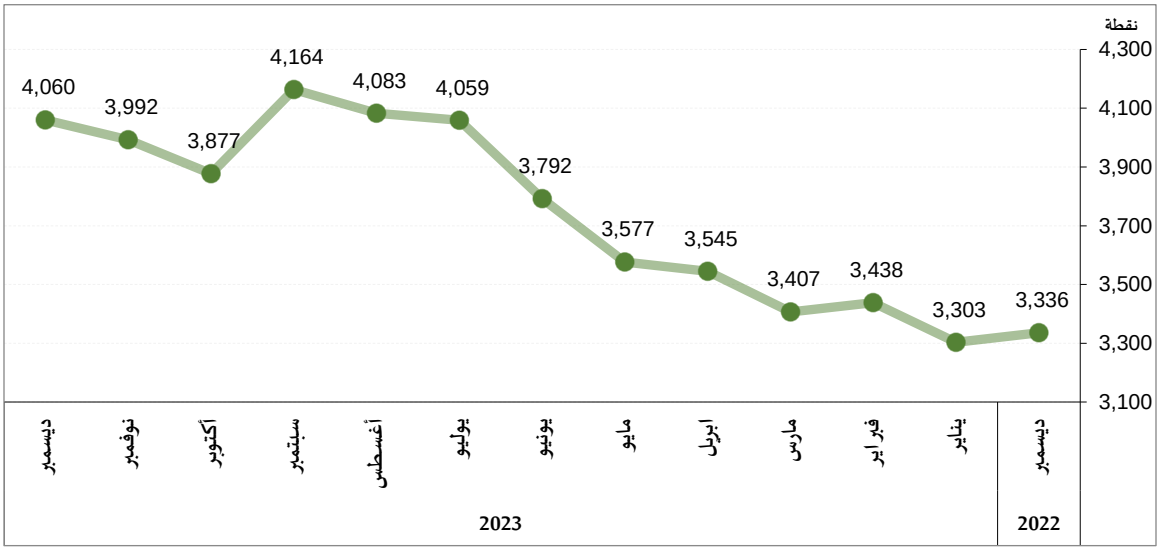

وواصلت القيمة السوقية لسوق دبي المالي نموها الملحوظ، وقد سجلت بنهاية العام 2023م ارتفاع بنسبة بلغت 18.4% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى 187 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 13). وبذلك، شكل حجم السوق نحو 4.3% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته بنحو 4.0% في العام 2022م، وبنحو 3.1% في العام 2021م.

شكل 13: القيمة السوقية لسوق دبي المالي، 2020 – 2023م

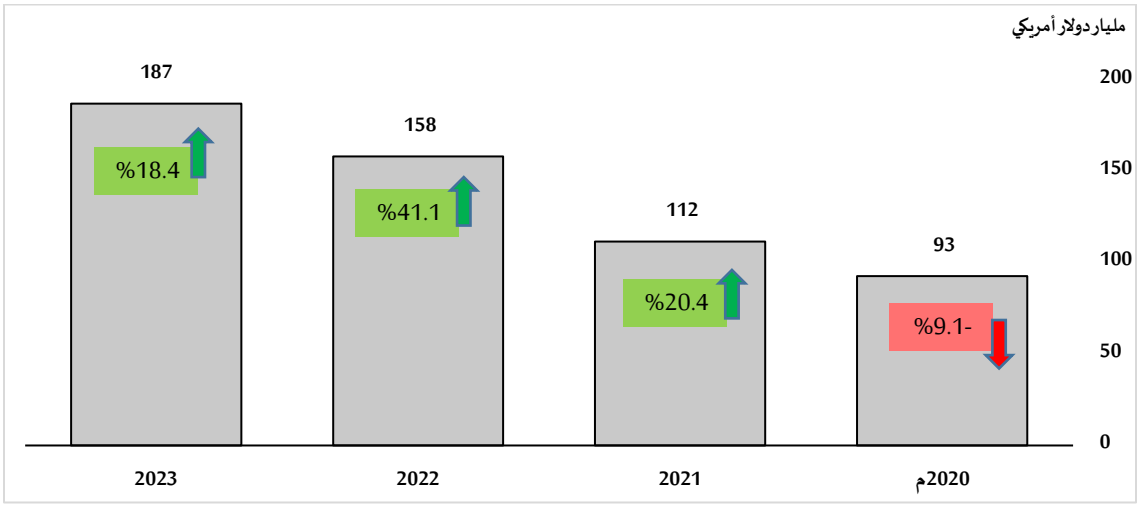

وفيما يتعلق بحجم التداول، ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 32.7% وبلغ نحو 50.7 مليار سهم مقارنةً مع نحو 38.2 مليار سهم خلال العام السابق. وبالتالي ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 10.0% لتبلغ حوالي 26.8 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 24.4 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، (شكل رقم 14)، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في العام 2023م ما يقارب 107 مليون دولار أمريكي.

شكل 14: أحجام التداول في سوق دبي المالي، 2022 – 2023م

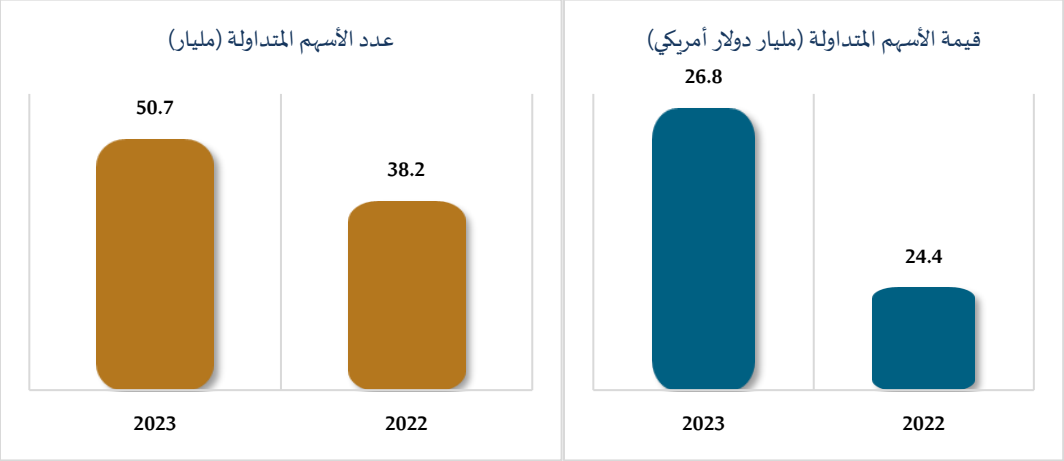

جدول 4: بيانات سوق دبي المالي، 2022 – 2023م

البيان		2022	2023
عدد الشركات المدرجة		67	62
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		59	57
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		158	187
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	24.4	26.8
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	38.2	50.7
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	96.7	106.8
	معدل دوران السهم (%)	..	..
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليار)	14.3	77.5
	قيمة الإكتتاب (مليار دولار أمريكي)	8.8	283.8
المؤشرات	مؤشر سوق دبي المالي (نقطة)	3,336	4,060
	نسبة التغير في المؤشر (%)	4.4	21.7
	مضاعف السعر الى العائد (%)	11.1	12.2
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.3	1.4

التطورات ذات العلاقة بنشاط أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة

التطورات التشريعية خلال العام 2023م

شملت التطورات التشريعية التي شهدتها أسواق دولة الإمارات العربية المتحدة خلال العام 2023م إصدار مجلس إدارة هيئة الأوراق المالية والسلع مجموعة من القرارات كالتالي:

1. قرار رقم (01 /ر.م) لسنة 2023م بشأن تنظيم صناديق الاستثمار.
2. قرار رقم (02 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م.
3. قرار رقم (03/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018م بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.
4. قرار رقم (04 / ر. م) لسنة 2023م بشأن آليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي داخل الدولة.
5. قرار رقم (05 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تسجيل الأوراق المالية لغرض الإدراج.
6. قرار رقم (06/ ر. م) لسنة 2023م بتعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (9/ر.م) لسنة 2017م بشأن ضوابط نشر التحذيرات.
7. قرار رقم (07 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (11) لسنة 2015م بشأن تنظيم أعمال التقاص في سوق السلع.
8. قرار رقم (08/ر.م) لسنة 2023م بشأن عقد اجتماعات الجمعيات العمومية بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد.
9. الاعتراف بشهادات العهدة- منتج الذهب Trust Certificate- Gold product كورقة مالية أجنبية.
10. قرار رقم (16/ر.م) لسنة 2023م بشأن تعديل النظام الخاص بعمل السوق وقرار تنظيم نشاط الإيداع المركزي وكتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية.
11. قرار رقم (17/ر.م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018م بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة.
12. قرار رقم (18/ ر. م) لسنة 2023م بشأن المبلغ السنوي المقطوع المحصّل من الأسواق المالية لصالح الهيئة.
13. قرار رقم (20/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (3/ر) لسنة 2001م في شأن النظام الخاص بعمل السوق.
14. قرار رقم (21/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم السندات والصكوك الخضراء والمرتبطة بالإستدامة.
15. قرار رقم (22/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم عمليات التوريق.
16. قرار رقم (23 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م.
17. قرار رقم (26 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم مشغل منصة الأصول الافتراضية.

18. قرار رقم (27 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021م.

19. قرار رقم (28/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (04 / ر. م) لسنة 2023م الخاص بآليات توفيق الأوضاع لترويج وحدات الصندوق الأجنبي داخل الدولة.

20. قرار رقم (29/ ر. م) لسنة 2023م الاعفاء من رسوم تسجيل السندات والصكوك الخضراء المرتبطة بالاستدامة للعام 2023م.

21. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (33 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تنظيم التوصية المالية بتاريخ 2023/8/3.

22. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (34 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (32/ر.م) لسنة 2018 بشأن رسوم الخدمات الفنية المستحقة للهيئة بتاريخ 2023/8/3.

23. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (35 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021 بتاريخ 2023/8/3.

24. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (36 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (22/ر.م) لسنة 2016 بشأن تنظيم أعمال المقاصة المركزية بتاريخ 2023/8/3.

25. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (41 / ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية المُعتمد بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (13) لسنة 2021 بتاريخ 2023/11/6.

26. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (42/ر.م) لسنة 2023 بشأن اعتماد الملحق رقم (5) الخاص بصناديق الاستثمار لأغراض تطبيق النظام الاختياري البديل لنظام مكافأة نهاية الخدمة" صناديق ادخار مكافأة نهاية الخدمة "بتاريخ 2023/12/5.

27. قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (44/ ر. م) لسنة 2023م بشأن تعديل كتيب القواعد الخاص بالأنشطة المالية بإضافة الباب الخامس (ضوابط مواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة) بتاريخ 2023/12/28.

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال العام 2023م

إلتزمت الشركات المساهمة المحلية المدرجة بالافصاح عن التقرير المتكامل والذي يتضمن التالي:

أ. تقرير مجلس الإدارة.

ب. تقرير مدقق الحسابات.

ج. البيانات المالية السنوية وايضاحاتها.

د. تقرير الحوكمة.

هـ. تقرير الاستدامة.

و. تقرير لجنة الرقابة الشرعية إن وجد.

وجاري العمل على تعديل بعض المواد الخاصة بدليل الحوكمة، حيث قامت الهيئة بإجراء public consultation و التعديلات في مراحلها النهائية.

وكذلك تم تحديث دليل حوكمة الشركات وفق أفضل الممارسات العالمية. وبنهاية العام 2023 صدر قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (2/ر.م) بشأن تعديل دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة، وتم نشره والعمل به إعتباراً من 2024/01/15. وقد شملت أهم التعديلات على الدليل ما يلي-:

- تعريف الأطراف ذات العلاقة.
- مؤهلات أمين سر مجلس الإدارة.
- شروط الترشح لعضوية مجلس الإدارة.
- إلتزامات مجلس إدارة الشركة.
- إنتفاء صفة الإستقلالية عن عضو مجلس الإدارة.
- إبرام الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة
- ضوابط إجتماع الجمعية العمومية
- تنظيم إجراءات حضور إجتماع الجمعية العمومية بواسطة وسائل التقنية الحديثة (عن بعد إلكترونياً).
- إدراج بند بجدول أعمال الجمعية العمومية.
- عضوية اللجان الدائمة.
- إضافة مادة جديدة تتعلق بتقرير لجنة التدقيق.
- إضافة مادة جديدة تتعلق بتشكيل لجنة إختيارية تسمى لجنة الحوكمة.
- تحديد فترة الإفصاح عن التقرير المتكامل والتي يجب أن تكون خلال الثلاث أشهر الأولى من بداية السنة المالية للشركة وقبل انعقاد الجمعية العمومية بعشرة أيام على الأقل أيهما يأتي أولاً.

التطورات في مجال الإفصاح خلال العام 2023م.

بلغت نسبة إفصاح الشركات المساهمة العامة المحلية عن البيانات المالية السنوية الأولية للعام 2023 هي 99.2%.

وبلغت نسبة الإفصاح الإجمالية 97.2% (مضافاً إليها الشركات الأجنبية).

ويبلغ إجمالي عدد الشركات المساهمة المدرجة في السوقين (156) شركة موزعة كما يلي:

- الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق أبوظبي للأوراق المالية هو (66) شركة.
- الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق دبي المالي هو (50) شركة.
- الشركات المساهمة الخاصة المدرجة هو (14) شركة: منها (13) مدرجة في سوق أبوظبي و (1) شركة واحدة مدرجة في سوق دبي.
- الشركات المساهمة المؤسسة في المناطق المالية الحرة والمدرجة هو (11) شركة وجميعها مدرجة في سوق أبوظبي.
- الشركات المساهمة الأجنبية (المؤسسة خارج دولة الإمارات العربية المتحدة) والمدرجة هو (15) شركة: منها (4) شركات مدرجة في سوق أبوظبي و (10) شركات مدرجة في سوق دبي و (1) شركة واحدة مدرجة إدراجاً مزدوجاً بين سوق أبوظبي وسوق دبي.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال العام 2023م.

تم توقيع مذكرات تفاهم مع:

1- صندوق أبوظبي للاكتتابات في 8 مارس 2023م.

2- سلطة أستانا للخدمات المالية في 1 يونيو 2023م.

3- الهيئة الاتحادية للموارد البشرية الحكومية بتاريخ 5 يونيو 2023م.

4- اتحاد مصارف الإمارات بتاريخ 14 يونيو 2023م.

5- مركز دبي المالي العالمي بتاريخ 23 أغسطس 2023م.

6- الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية بتاريخ 30 أغسطس 2023م.

7- وزارة الاقتصاد ومركز دبي للأمن الاقتصادي بتاريخ 16 أكتوبر 2023م.

8- واحة رأس الخيمة للأصول الرقمية بتاريخ 19 أكتوبر 2023م.

وشاركت الهيئة في الفعاليات الخارجية التالية:

1- المشاركة في الاجتماع السادس والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (او من يعادلهم) بدول المجلس والذي عقد بتاريخ 14 مارس 2023م بسلطنة عُمان.

2- المشاركة في الاجتماع السابع عشر لاتحاد هيئات الأوراق المالية العربية والذي عقد بتاريخ 1 مايو 2023م بالرياض - المملكة العربية السعودية.

3- المشاركة في اجتماع الجمعية العمومية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - أيوفي والذي عقد بتاريخ 8 مايو 2023م عبر تقنية الاتصال المرئي.

4- المشاركة في الاجتماع المرئي للجنة افريقيا والشرق الاوسط AMERC التابعة لمنظمة الأيوسكو في 10 مايو 2023م.

5- المشاركة في الاجتماع السنوي الثامن والأربعون للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية – الأيوسكو، والذي عقد في مدينة بانكوك عاصمة مملكة تايلاند خلال الفترة من 13-16 يونيو 2023م.

6- مشاركة الهيئة في فعاليات المنتدى الاقتصادي 37 لدول آسيا والطاولة المستديرة 12 لمنظمة الإفصاح الالكتروني.XBRL

7- المشاركة في الاجتماع السابع والعشرون للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول المجلس والذي عقد في 2023/11/5 بتقنية الاتصال المرئي.

8- المشاركة في الاجتماع السنوي للجنة افريقيا والشرق الاوسط AMERC لمنظمة الأيوسكو والذي عقد بتاريخ 2023/11/20 بجمهورية مصر العربية.

9- المشاركة في الاجتماع السنوي للجنة الأسواق الناشئة و النامية GEMC لمنظمة الأيوسكو والذي عقد بتاريخ 2023/11/22 بجمهورية مصر العربية.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال العام 2023م.

أبرز ما تم إنجازه في مجال التوعية خلال العام 2023م:

- ✓ اطلاق حملة توعوية بعنوان "الحملة الوطنية لمواجهة الأنشطة المالية الغير مرخصة."
- ✓ إصدار التقرير السنوي للهيئة عن العام 2022م.
- ✓ المشاركة في تنظيم ورشة عمل بعنوان 'استراتيجيات التحول الرّقمي في المؤسسات المالية الإسلامية' بالتعاون مع المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية
- ✓ المشاركة في تنظيم ورشة توعوية حول "التزامات الشركات لإجراءات مواجهة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" مخصصة للشركات المالية المرخصة.
- ✓ تنظيم ورشة لاستعراض مشروع قرار تنظيم التصريحات المتعلقة بالسوق بحضور صانعي المحتوى الاقتصادي.
- ✓ تنظيم ورشة لاستعراض تنظيم المشاريع التحولية (نظام التوريق ونظام الصكوك الخضراء).
- ✓ المشاركة في تنظيم ورشة بعنوان " المعايير الواجب اتباعها عند إعداد تقرير مسؤول الامتثال" مخصصة للشركات المالية المرخصة .
- ✓ أعلنت الهيئة أنها تستقبل طلبات ترخيص الشركات الراغبة في تقديم الأصول الافتراضية.
- ✓ المشاركة في أنشطة برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "ملم" التي أطلقتها الهيئات الرقابية بدول مجلس التعاون الخليجي بالتنسيق مع الأمانة العامة لدول المجلس.
- ✓ تم إطلاق شراكة بين الصندوق الوطني للمسؤولية المجتمعية "مجرى" وهيئة الأوراق المالية والسلع وذلك لتحفيز الشركات المساهمة على تبني معايير المسؤولية المجتمعية ضمن أنشطتها الاقتصادية وزيادة الوعي المجتمعي .
- ✓ هيئة الأوراق المالية والسلع وبالتعاون مع صندوق الوطن وأكاديمية أبوظبي العالمي تطلق برنامج " رواد الأسواق المالية ."
- ✓ هيئة الأوراق المالية والسلع ترتقي بخدماتها الالكترونية وتواكب نهج الخدمات الحكومية 2.0
- ✓ المشاركة في توعية الجمهور خلال اسبوع المستثمر العالمي 2023 وذلك عن طريق نشر منشورات توعوية على منصات التواصل الاجتماعي للهيئة .
- ✓ المشاركة في تنظيم ورشة بعنوان " مواجهة غسل الأموال وتمويل الارهاب" مخصصة لطلاب الجامعة بكلية الأفق الجامعية بالشارقة.
- ✓ المشاركة في تنظيم ويبينار بعنون " الأصول الافتراضية" مخصص للشركات المالية المرخصة والمستثمرين .
- ✓ إعداد ورشة توعوية بشأن تقييم مخاطر غسل الأموال على المستوى المؤسسي مخصصة للشركات المالية المرخصة .
- ✓ المشاركة في إعداد ورشة توعوية بعنوان " Customer Risk Assessment " مخصصة للشركات المالية المرخصة .
- ✓ المشاركة في تنظيم ورشة توعوية بعنوان " Suspicious Activity Indicators in Relation to Securities " مخصصة للشركات المالية المرخصة.

3.2: بورصة البحرين

سجل مؤشر بورصة البحرين خلال العام 2023م نمواً بنسبة بلغت 4.0% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر يوليو 2023م حين بلغ 1,992 نقطة، وشهد شهر مارس أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 1,887 نقطة، (شكل رقم 15).

شكل 15: مؤشر بورصة البحرين، ديسمبر 2022 – ديسمبر 2023م

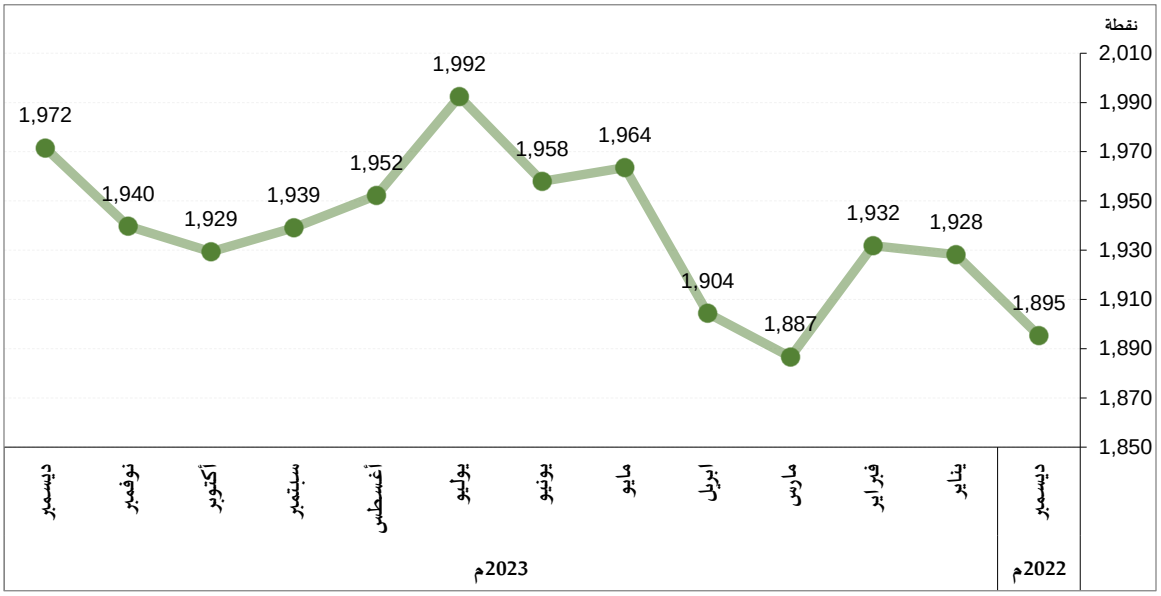

في حين انخفضت القيمة السوقية لبورصة البحرين بشكل ملحوظ، وقد سجلت بنهاية العام 2023م تراجعاً بنسبة بلغت -31.9% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى 20.6 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 16). وبذلك، شكل حجم السوق نحو 0.5% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته 0.8% في الاعوام الثلاثة الماضية.

شكل 16: القيمة السوقية لبورصة البحرين، 2020 – 2023م

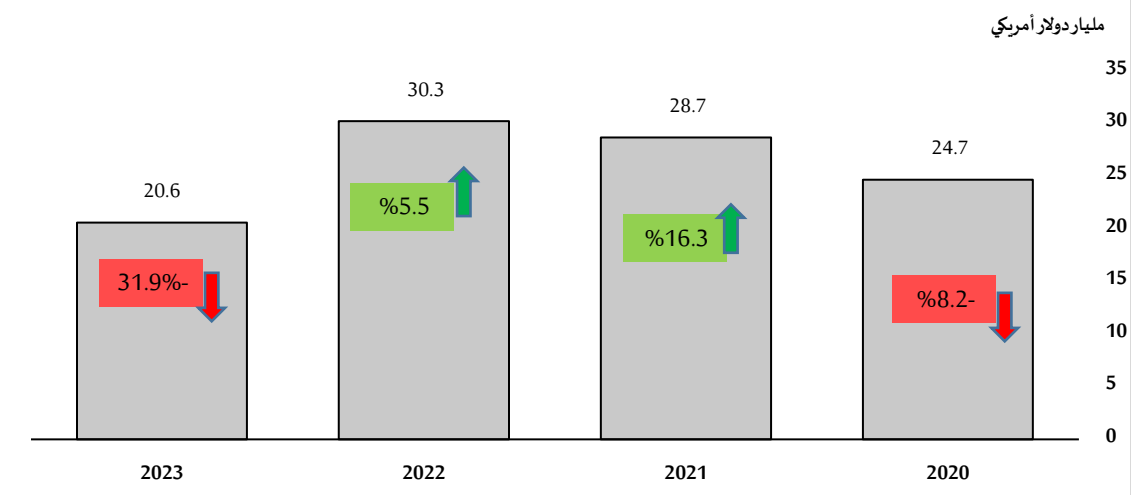

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفعت عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 51.1% وبلغ نحو 781 مليون سهم مقارنةً مع نحو 517 مليون سهم خلال العام السابق. وكذلك ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 31.0% لتبلغ حوالي 558 مليون دولار أمريكي مقارنةً مع 426 مليون دولار أمريكي خلال العام السابق، (شكل رقم 17)، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في العام 2023م ما يقارب 2.3 مليون دولار أمريكي.

شكل 17: أحجام التداول في بورصة البحرين، 2022 – 2023م

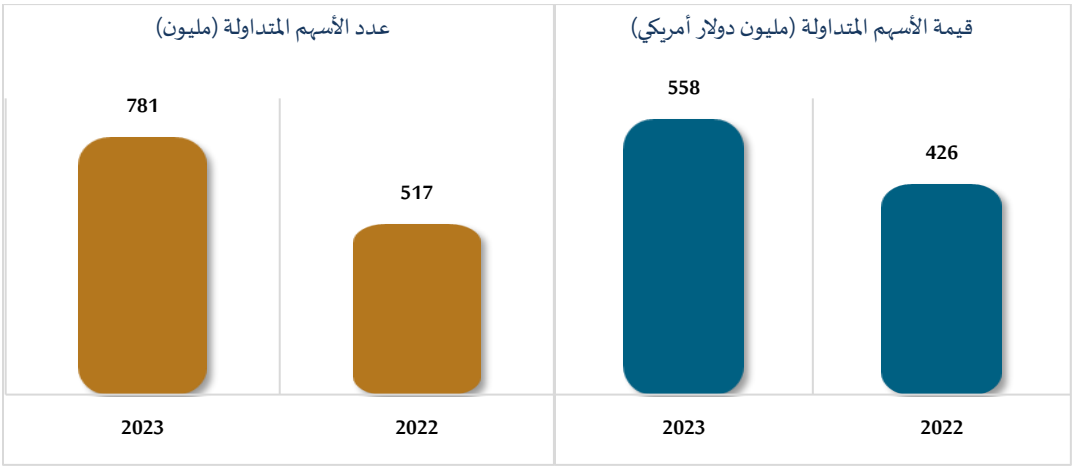

جدول 5: بيانات بورصة البحرين، 2022 – 2023م

البيان		2022	2023
عدد الشركات المدرجة		41	41
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		42	42
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		30.3	20.6
أحجام التداول	قيمة التداول (مليون دولار الأمريكي)	426	558
	عدد الأسهم المتداولة (مليون)	517	781
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	1.8	2.3
	معدل دوران السهم (%)	1.4	1.6
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	..	..
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	..	..
المؤشرات	مؤشر بورصة البحرين (نقطة)	1,895	1,972
	نسبة التغير في المؤشر (%)	5.5	4.0
	مضاعف السعر الى العائد (%)	10.0	7.8
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.2	1.0

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال العام 2023م

1. بتاريخ 16 فبراير 2023، تم اصدار قرار رقم (1) لسنة 2023 بتحديد فئات الرسوم ومقابل الخدمات المستحقة عن التراخيص والخدمات التي يقدمها مصرف البحرين المركزي، والذي يلغى على أثره القرار (1) لسنة 2007، بتحديد فئات الرسوم ومقابل الخدمات المستحقة عن التراخيص والخدمات المقدمة من المصرف.
2. أصدر مصرف البحرين المركزي القرار رقم (54) لعام 2023، بتاريخ 26 أكتوبر 2023، بشأن لائحة قواعد وإجراءات عمليات الاندماج والاستحواذ على أسهم الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية ("بورصة البحرين")، بناءً على المادة (93 مكررا) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006، وبناءً على المادة (319 مكرراً) من قانون الشركات التجارية الصادر بالمرسوم بقانون (21) لسنة 2001 وتعديلاته ، والذي يتضمن أنواع عروض الاستحواذ أو عمليات الاستحواذ الذي ينتج عنها السيطرة على أسهم الشركة وعمليات الاندماج التي تكون الشركة طرفاً فيها سواء كانت شركة دامجة أو شركة مندمجة، والمتطلبات المنطبقة لكل منها.
3. بتاريخ 7 سبتمبر 2023، أصدر مصرف البحرين المركزي لائحة لتضمين أنواع الأوراق المالية التي يجوز إصدارها وطرحها للتداول وأساليب إصدارها والتعامل فيها والتزامات الأطراف المعنية بعمليات إصدار كل نوع منها، استناداً على المادة 83 (أ) من قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم (64) لسنة 2006 .
4. أصدر المصرف بتاريخ 5 نوفمبر 2023، الفصل الخاص بمتطلبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG)الموجه إلى جميع الشركات المدرجة والمصارف وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستثمار من الفئة الأولى والفئة الثانية.
5. تم التعديل على الفصل الخاص بمكافحة غسل الأموال والجرائم المالية(Anti-Money Laundering Combating Financial Crime ("AML") Module)من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف في سبتمبر 2023، حيث تم إلغاء المتطلبات المنصوص عليها في القاعدة AML-1.4.14 والتي توجب حصول المرخص لهم على موافقة المصرف المسبقة قبل الإلحاق الرقمي للعملاء المقيمين خارج دول الخليج. كما تم إجراء تعديل على فصل مكافحة غسل الأموال والجرائم المالية في أكتوبر 2023 بما يتماشى مع التوصية 17 من مجموعة العمل المالي(FATF) ، بشأن تمكين الشركات المرخص لها بالاعتماد على أطراف ثالثة في استكمال تدابير العناية الواجبة تجاه العملاء (Customer Due Diligence) .
6. تم تضمين بعض التحديثات بتاريخ 12 نوفمبر 2023 في الفصل الخاص بعمليات السيطرة والدمج والاستحواذ (Takeovers, Mergers and Acquisitions (TMA) Module) من مجلد التوجيهات السادس الصادر عن المصرف، والتي تشمل تعديلات في القسم الخاص بمتطلبات القسم TMA-2.2 "الاستشارة المستقلة وموافقة المساهمين".

التطورات في مجال الإفصاح خلال العام 2023م

أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ 5 نوفمبر 2023، الفصل الخاص بمتطلبات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) الموجه إلى جميع الشركات المدرجة والمصارف وشركات التمويل وشركات التأمين وشركات الاستثمار من الفئة الأولى والفئة الثانية.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال العام 2023م

شارك المصرف في المؤتمر السنوي للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (IOSCO) في بانكوك، تايلاند والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 13 الى 15 يونيو 2023م، لمناقشة ومعالجة القضايا التي تواجه الجهات الرقابية للأسواق المالية من حول العالم.

وشارك ممثلي المصرف في المؤتمر السنوي للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) وللجنة الأسواق الناشئة والنامية (GEMC) في القاهرة، جمهورية مصر العربية، والذي امتدت فعالياته وورش العمل الخاصة به على مدى الفترة 20 الى 23 نوفمبر2023، لمناقشة تطورات السوق والتحديثات التنظيمية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا والابتكار القائم على التكنولوجيا في المؤسسات المالية غير المصرفية، مع التركيز على معالجة أهم قضايا الاستدامة.

وانضم ممثلي المصرف في فريق عمل التابع للجنة الإقليمية للشرق الأوسط / أفريقيا (AMERC) المعني بتنمية الأسواق والذي يهدف إلى توفير منتدى لتبادل الأفكار حول القضايا المتعلقة بتنمية السوق وتيسير تبادل المعلومات والممارسات بين الأعضاء.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال العام 2023م

عملاً بالقرارات التي تم التوصل إليها من قبل لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية بدول مجلس التعاون الخليجي، شارك أعضاء من قسم البحوث وحماية المستثمر في فريق حملة برنامج التوعية الخليجي "ملم" و الذي أقام حملة توعوية في الربع الثاني من عام 2023م بعنوان الاستثمار وحماية المستثمر، تم نشر محتواها عبر منصات التواصل الاجتماعي التابعة لمصرف البحرين المركزي.

4.2: السوق المالية السعودية

سجل مؤشر السوق المالية السعودية خلال العام 2023م نمواً ملحوظاً جاء بنسبة 14.2% مقارنةً مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد شهد شهر فبراير من العام 2023م أدنى أداء للمؤشر إذ أنخفض إلى 10,103 نقطة، إلا أن المؤشر عاود الارتفاع في الأشهر اللاحقة ليبلغ بنهاية ديسمبر 2023م أعلى مستوى له وجاء بـ 11,967 نقطة، (شكل 18).

شكل 18: مؤشر السوق المالية السعودية، ديسمبر 2022 – ديسمبر 2023م

وكذلك شهدت القيمة السوقية للسوق المالية السعودية في العام 2023م نمواً بنسبة بلغت 14.0% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى 3.0 تريليون دولار أمريكي، (شكل رقم 19). وشكل حجم السوق نحو 68.5% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2023م، بعد أن كانت مساهمته 67.2% في العام 2022م.

شكل 19: القيمة السوقية للسوق المالية السعودية، 2020 – 2023م

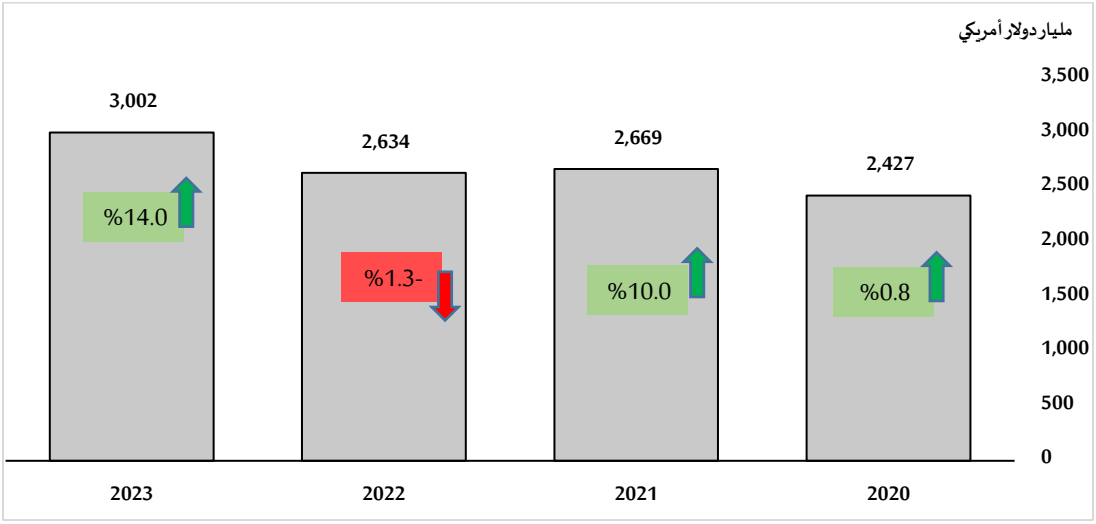

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة في العام 2023م بنسبة بلغت 84.1% وبلغ نحو 83.0 مليار سهم مقارنةً مع نحو 45.1 مليار سهم في العام السابق، في حين تراجعت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 22.0% لتبلغ حوالي 356 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 455 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، (شكل رقم 20). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في العام 2023م ما يقارب 1.4 مليار دولار أمريكي.

شكل 20: أحجام التداول في السوق المالية السعودية، 2022 – 2023م

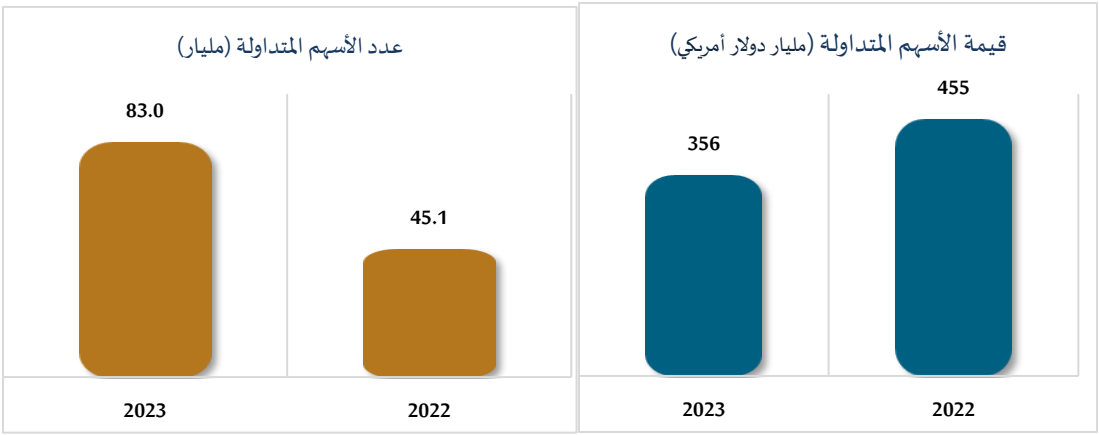

جدول 6: بيانات السوق المالية السعودية، 2022 – 2023م

البيان		2022	2023
عدد الشركات المدرجة		223	231
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		216	224
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		2,634	3,002
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	455	356
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	45.1	83.0
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	1,837	1,428
	معدل دوران السهم (%)	0.9	0.5
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	2,955	476
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	10,003	3,172
المؤشرات	مؤشر السوق المالية السعودية	10,478	11,967
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-7.1	14.2
	مضاعف السعر الى العائد (%)	12.5	17.6
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	3.5	3.7

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال العام 2023م

ساهمت الجهود المشتركة بين هيئة السوق المالية والهيئة العامة للعقار في الانتهاء من تطوير وإقرار نظام المساهمات العقارية من مجلس الوزراء. ويعتبر النظام خطوة مهمة في تنمية الاستثمار العقاري في المملكة من خلال زيادة قنوات التمويل والاستثمار بالتوازي مع الصناديق الاستثمارية العقارية، وتعزيز حماية المستثمرين في القطاع العقاري من الممارسات غير المرخصة.

التطورات التنظيمية خلال العام 2023م

تم خلال النصف الأول 2023م اتخاذ عدد من التدابير والإجراءات التي هدفت إلى تعزيز الإطار التنظيمي لسوق المال وأبرزها:

1. بهدف تحفيز الاستثمار الأجنبي ورفع جاذبية وكفاءة السوق المالية وتعزيز تنافسيتها محلياً ودولياً "هيئة السوق المالية" تعتمد القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية: اعتمدت هيئة السوق المالية القواعد المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتعليمات الحسابات الاستثمارية المعدّلة، وتعديل اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، ليعمل بها ابتداءً من تاريخ نشرها. وجاء اعتماد تلك القواعد والتعليمات وقائمة المصطلحات، لتطوير الأحكام المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية، وتيسير الاطلاع على الأطر التنظيمية المنظمة للاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية من خلال جمع الأحكام المنظمة لذلك في وثيقة تنظيمية واحدة، بالإضافة إلى تسهيل إجراءات دخول المستثمرين الأجانب للسوق المالية السعودية.
2. هيئة السوق المالية تلغي حصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات: أعلنت هيئة السوق المالية إلغاء حصتها من عمولة تداول الصكوك والسندات ابتداء من مايو 2023م. وأكدت الهيئة أن عملية الإلغاء جاءت بهدف تخفيض التكاليف على المتعاملين في السوق بما يخدم تعزيز السيولة وزيادة تنافسية السوق المحلية، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين في إصدارات الدين الحكومي، ما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية 2030 والمرتبطة بتطوير القطاع المالي المتمثلة في نمو وتنويع الاقتصاد، وإيجاد سوق رأس مال متقدمة.
3. اعتماد اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة: اعتمد مجلس هيئة السوق المالية اللوائح التنفيذية لنظام الشركات الجديد الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، على أن يُعمل بها من تاريخ 1444/06/26هـ الموافق 2023/01/19م. وجاء اعتماد اللوائح تنفيذاً لنظام الشركات الجديد، واستناداً إلى الصلاحية التي منحها النظام للهيئة في تنظيم المسائل والموضوعات المتعلقة بالشركات المدرجة في السوق المالية والتي نص عليها النظام الجديد، كما تأتي هذه اللوائح في سياق دور الهيئة في تنظيم السوق المالية وتطويرها والمساهمة في تحقيق أهدافها الاستراتيجية من خلال تعزيز الثقة ورفع مستوى الحوكمة في السوق المالية، وتهدف إلى بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام النظام بما يُسهم في تحقيق أهدافه. وشمل قرار مجلس الهيئة اعتماد

تعديل ستة لوائح تنفيذية صادرة عن الهيئة، وهي: اللائحة التنفيذية لنظام الشركات الخاصة بشركات المساهمة المدرجة، ولائحة حوكمة الشركات، ولائحة الاندماج والاستحواذ، وقواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة، والإجراءات والتعليمات الخاصة بالشركات المدرجة أسهمها في السوق التي بلغت خسائرها المتراكمة 20% فأكثر من رأس مالها، وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها؛ والتي روعي فيها بيان الأحكام اللازمة لتنفيذ أحكام النظام بالإضافة إلى إجراء التعديلات اللازمة بما يتواءم مع أحكامه.

4. اعتمد مجلس هيئة السوق المالية تعديل لائحة مؤسسات السوق المالية وقائمة المصطلحات المستخدمة في لوائح هيئة السوق المالية وقواعدها، والذي يتضمن تطوير الأحكام المنظمة لإفلاس تلك المؤسسات، على أن يتم العمل بها ابتداءً من تاريخ نشرها، وذلك في سبيل تعزيز حماية أموال وأصول العملاء وثقة المشاركين في السوق المالية، بما يُعزز الاستقرار في السوق المالية، دعماً لنموها وازدهارها.
5. أقر مجلس هيئة السوق المالية تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية، والتي سيبدأ العمل بها اعتباراً من 01/01/2024. ويأتي تعديل التعليمات الخاصة بإعلانات الشركات استمراراً لجهود التطوير وتيسير إجراءات الإفصاح على الشركات المساهمة المدرجة في السوق المالية السعودية، وامتداداً للحرص على تطبيق أفضل المعايير المتعلقة بإفصاح الشركات للمستثمرين والمتداولين في السوق المالية، ودعم المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بناءً على معلومات صحيحة ووافية، وبما يتوافق مع الأحكام النظامية ذات العلاقة.
6. تدشين برنامج ""مكّن"" بالتعاون مع البنك المركزي السعودي لدعم شركات التقنية المالية الناشئة: امتداداً لجهود هيئة السوق المالية وبالتنسيق مع البنك المركزي السعودي لدعم وتطوير منظومة التقنية المالية، تم تدشين برنامج ""مكّن"" التابع لمبادرة ""فنتك السعودية""، في 17 ديسمبر 2023م، والذي يهدف إلى تمكين 150 شركة تقنية مالية ناشئة وطنية على مدى ثلاث سنوات، وذلك بتوفير خدمات تقنية ونوعية مدعومة في مجالات الأمن السيبراني والحوسبة السحابية ومساحات العمل المُشتركة.
7. توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية للارتقاء بمعايير الاستدامة (ESG)، حيث وقعت كل من هيئة السوق المالية ووزارة الاقتصاد والتخطيط ومجموعة تداول السعودية مذكرة تفاهم خلال النسخة الثانية من ملتقى السوق المالية السعودية، وذلك بهدف وضع إطار عمل موحد يُسهم في تحقيق الأهداف المشتركة والمتمثلة بدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة وضمان نجاح السوق المالية السعودية وتعزيز قوة بنيتها التحتية على المدى الطويل، بالإضافة إلى الارتقاء بمعايير الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في القطاع".

التطورات في الالتزام بالحوكمة خلال العام 2023م

1. تطوير الأحكام المنظمة لإفلاس مؤسسات السوق المالية: تماشياً مع نظام الإفلاس السعودي وسعياً من الهيئة إلى تطوير ورفع كفاءة الاستثمار وتعزيز حماية المستثمرين، إضافة إلى تعزيز جاذبية السوق المالية السعودية للاستثمار المحلي والأجنبي، بما يتوافق مع خطتها الاستراتيجية التي تواكب مستهدفات رؤية السعودية 2030، تم اعتماد التعديلات على لائحة مؤسسات السوق المالية والمتضمنة تطوير الأحكام المنظمة لإفلاس تلك

المؤسسات، وذلك في سبيل تعزيز حماية أموال وأصول العملاء وثقة المشاركين في السوق المالية، بما يُعزز الاستقرار في السوق المالية، دعماً لنموها وازدهارها.

2. توقيع اتفاقية تعاون للحفاظ على أموال القاصرين ومن في حكمهم وإدارتها وتنميتها: حرصاً من هيئة السوق المالية على القيام بدورها في الحفاظ على أموال المستثمرين بجميع فئاتهم، وفي تعزيز ثقة المستثمرين، وقعت هيئة السوق المالية والهيئة العامة للولاية على أموال القاصرين ومن في حكمهم "هيئة الولاية"اتفاقية تعاون وتنسيق بشأن الأموال والأوراق المالية في السوق المالية التي تندرج ضمن اختصاصات هيئة الولاية وإدارتها وتنميتها، وفقاً لاستراتيجية استثمارية معتمدة.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال العام 2023م

اعتماد قواعد الكفاية المالية المعدّلة: اعتمد مجلس هيئة السوق المالية قواعد الكفاية المالية المعدّلة، ليُعمل بها ابتداءً من تاريخ 10/ 09/ 1444هـ الموافق 01 / 04/ 2023م. وجاءت التعديلات بهدف تعزيز استقرار مؤسسات السوق المالية، مما يعزز من ثقة المشاركين في السوق المالية، ويسهم في إيجاد بيئة استثمار جاذبة تدعم نمو الاقتصاد الوطني. كما يأتي تعديل قواعد الكفاية المالية في ظل حرص الهيئة منذ نشأتها على التنظيم والتطوير المستمر للجهات الخاضعة لإشرافها والتي تزاول أعمال الأوراق المالية، وتعزيز الإجراءات الرقابية ومستوى الكفاية المالية لتلك الجهات، ورفع كفاءة إدارة موارد تلك المؤسسات لتقديم خدمات أفضل إلى عملائها تماشيا مع أفضل الممارسات العالمية.

وتتمثل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات في تحديث متطلبات الكفاية المالية لممارسة أعمال الأوراق المالية، بما في ذلك تحديث المتطلبات المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر التركز.

كما تشمل أبرز العناصر الرئيسة للتعديلات تحديث منهجية احتساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال، وتيسير متطلبات الكفاية المالية لأنشطة إدارة الاستثمارات والترتيب وتقديم المشورة بما يتناسب مع طبيعة تلك الأنشطة، لتكون متطلبات الكفاية المالية لتلك الأنشطة مبنية على النفقات.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال العام 2023م

1- استضافت هيئة السوق المالية الاجتماع السنوي السابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، يوم الإثنين الموافق 11 شوال 1444هـ (01 مايو 2023م) في مدينة الرياض، وشهد الاجتماع مشاركة أصحاب المعالي والسعادة ممثلي الهيئات الأعضاء في مجلس الاتحاد. وخلال الاجتماع، تسلمت هيئة السوق المالية رئاسة الاتحاد للدورة السابعة عشر، من الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان الشقيقة.

2- المملكة تواصل تحقيق التقدم في مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسوق المالية لعام 2023: واصلت المملكة العربية السعودية تقدمها في مؤشرات التنافسية المرتبطة بالسوق المالية محققة المركز الثالث بين الدول الأكثر تنافسية على مستوى دول العشرين(G20) ، وفقاً للكتاب السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن مركز التنافسية التابع لمعهد التنمية الإدارية (IMD) لعام 2023، إذ قفزت سبع مراتب عن مركزها الذي حققته عام 2022م.

ووفقا للتقرير، فقد احتلت المملكة المركز الأول في مجالس الإدارات على مستوى دول العشرين، والمركز الثاني في مؤشر الأسواق المالية، ومؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي)، ومؤشر حقوق المساهمين، ومؤشر رأس المال الجريء، فيما جاءت ثالثاً في مؤشر السوق المالية، وخامسة في مؤشر أسواق الأسهم (توفير التمويل للشركات) بين دول المجموعة.

كما حققت المملكة المركز الثالث على مستوى دول العالم في مؤشر رسملة سوق الأسهم (نسبة من الناتج المحلي) متفوقة على اليابان والهند وألمانيا والمملكة المتحدة والصين والولايات المتحدة الأمريكية، وهو نفس المركز الذي حققته في مؤشر رأس المال الجريء والذي تفوقت فيه على الهند والمملكة المتحدة وألمانيا واليابان والصين، أما في مؤشر السوق المالية (نسبة التغيير في المؤشر) فقد جاءت المملكة في المركز الخامس متفوقة على الهند والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين وألمانيا والمملكة المتحدة.

وانضمت الهيئة لمجموعة عمل المستثمر وأصحاب المصلحة الآخرين (IOSWG) التابعة للمنتدى الدولي لمنظمي مهنة المراجعة المستقلين(IFIAR) ، والتي تهدف إلى تعزيز حماية المستثمر وتحسين جودة التدقيق بناءً على اقتراحات كل من المستثمرين وأصحاب المصلحة الآخرين المهتمين بالمسائل المتعلقة بالتدقيق.

وأيضاً انضمت الهيئة لفريق عمل تطورات الأسواق التابعة للجنة الأسواق النامية والناشئة وكذلك الانضمام لفريق عمل شبكة الأسواق الأولية التابعين للمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (آيوسكو).

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال العام 2023

إنطلاقاً من دور الهيئة في تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى فئة طلبة الجامعات، نظمت الهيئة 15 لقاءً جامعياً بالتعاون مع عدد من الجامعات في المملكة في النصف الأول من العام الجاري. وقد حضر الطلبة من الجامعات الآتية: جامعة الملك سعود، وجامعة القصيم، وجامعة شقراء، وجامعة الأمير سلطان، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وغيرها. وعُقدت هذه اللقاءات في مقر هيئة السوق المالية الرئيس وكذلك بشكل افتراضي (عن بعد).

وتُعدّ هذه اللقاءات ضمن مبادرات برنامج " ثمين " التوعوي التابع لهيئة السوق المالية والذي يهدف إلى تعزيز الثقافة المالية والاستثمارية لدى عدة فئات مستهدفة ومن ضمنها طلبة الجامعات. وقد لاقت هذه اللقاءات إقبالاً كبيراً من الطلاب والطالبات في مختلف التخصصات، كتخصص القانون، والمالية، والمحاسبة.

وشاركت الهيئة في ملتقى كِفّة القانوني الذي أقيم في جامعة الملك سعود، وأتت مشاركة الهيئة من خلال جناح في الملتقى قدمت من خلالها خدمات قانونية متنوعة من أجل تعزيز الثقافة القانونية والحصيلة المعرفية لدى الطلاب والطالبات وزوار الملتقى. يذكر أن الملتقى تضمن مشاركة العديد من الجهات من القطاعات الثلاث: العام والخاص والغير ربحي. كان دور الجهات المشاركة في هذا الحدث التركيز على التوعية القانونية، وذلك لتعزيز الثقافة القانونية وإثراء، ورفع الحصيلة المعرفية لدى الزوار.

5.2: بورصة مسقط

تراجع مؤشر بورصة مسقط خلال العام 2023م ليبلغ 4,514 نقطة بنهاية شهر ديسمبر، مسجلاً انخفاضاً بنسبة بلغت -7.1% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر مارس 2023م حين بلغ 4,863 نقطة، إلا أنه تراجع في الأشهر اللاحقة من العام، حيث شهد شهر ديسمبر أدنى أداء للمؤشر، (شكل رقم 21).

شكل 21: مؤشر بورصة مسقط، ديسمبر 2022 – ديسمبر 2023م

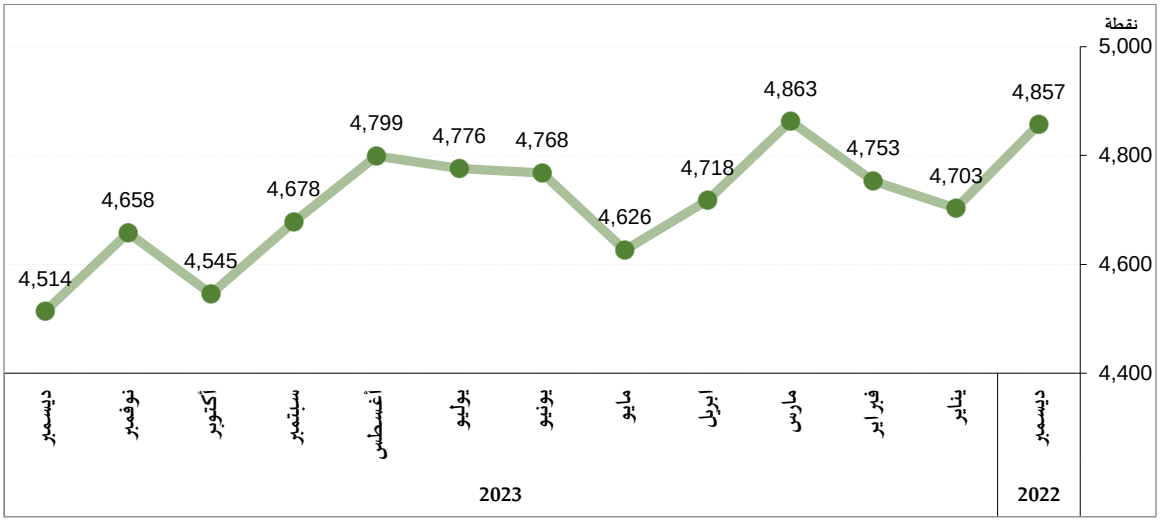

على عكس تراجع أداء مؤشر بورصة مسقط في العام 2023م ارتفعت القيمة السوقية للبورصة بنسبة طفيفة 0.2% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتصل إلى 61.9 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 22). وشكلت القيمة السوقية لبورصة مسقط نحو 1.4% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2023م، بعد أن كانت مساهمتها 1.6% في العام 2022م.

شكل 22: القيمة السوقية لبورصة مسقط، 2020 – 2023م

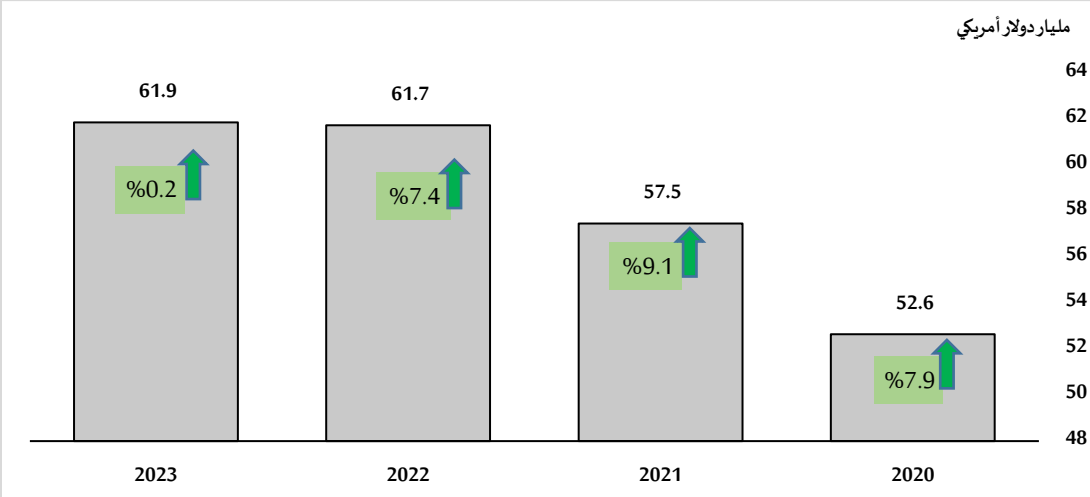

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد ارتفع عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 4.8% وبلغ نحو 4.4 مليار سهم مقارنةً مع نحو 4.2 مليار سهم في العام السابق، وكذلك ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة 8.3% لتبلغ حوالي 2.6 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 2.4 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، (شكل رقم 23). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في العام 2023م ما يقارب 12.0مليون دولار أمريكي.

شكل 23: أحجام التداول في بورصة مسقط، 2022 – 2023م

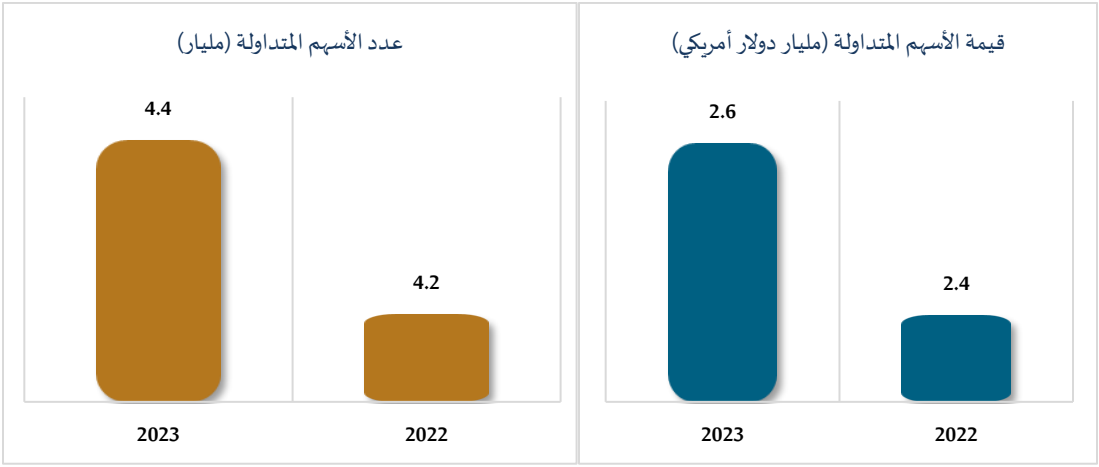

جدول 7: بيانات بورصة مسقط، 2022 – 2023م

البيان		2022	2023
عدد الشركات المدرجة		109	109
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		109	109
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		61.7	61.9
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	2.4	2.6
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	4.2	4.4
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	9.6	12.0
	معدل دوران السهم (%)	0.1	2.4
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	...	2,499
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	...	1,016
المؤشرات	مؤشر بورصة مسقط (نقطة)	4,857	4,768
	نسبة التغير في المؤشر (%)	17.6	-1.8
	مضاعف السعر الى العائد (%)	...	16.0
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	0.8	1.1

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال العام 2023م

شملت التطورات التشريعية خلال النصف الأول 2023م التوجهات السامية بإيقاف الضريبة على توزيعات أرباح الأسهم والفوائد على عوائد الصكوك والسندات للمستثمر الأجنبي، وذلك من أجل توفير كل العوامل التي تعزز بيئة الاستثمار وتجعل بورصة مسقط وجهة استثمارية جاذبة ومستقطبة لرؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يساهم في تنشيط حركة التداول في البورصة.

وكذلك قامت الهيئة العامة لسوق المال بإصدار القرار رقم (35/ 2023) بشأن تعليمات تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتطبيق متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وذلك في إطار سعيها الدؤوب إلى تعزيز منظومة الحماية من أي ممارسات ترتبط بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، وضمان سلامة الاقتصاد الوطني من تلك الممارسات في ظل تنوع الخيارات الاستثمارية بما فيها الاستثمار في الأصول الافتراضية في سلطنة عُمان،حيث تعد هذه التعليمات خطوة أولى تمهد لإصدار الإطار التشريعي المنظم لإجراءات الترخيص والإشراف والرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في سلطنة عُمان والذي تعكف الهيئة على إعداده حاليا بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة المختصة.

وتم إعداد مسودة الإطار التنظيمي للتسجيل البيني لخدمات الوساطة عن بعد عبر منصة تبادل والإشراف عليها بين كل(الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان وهيئة الأوراق المالية والسلع بدولة الإمارات العربية المتحدة ومصرف البحرين المركزي بمملكة البحرين).

التطورات التنظيمية خلال العام 2023م

اختتمت الهيئة العامة لسوق المال بالتعاون مع رابطة الالتزام الدولي-International-Compliance-Association (ICA) برنامج الشهادة الدولية المتقدمة في مكافحة غسل الأموال والتي تستهدف موظفي مسؤول الالتزام ومن في حكمهم بالشركات الخاضعة لرقابة الهيئة في قطاعي سوق المال والتأمين جاء هذا البرنامج استمراراً للجهود التي تبذلها الهيئة الرامية لتعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للقطاعات الخاضعة لرقابتها و إيماناً منها وإدراكاً من الشركات بضرورة التزام المؤسسات المالية بتنفيذ برامج تدريبية لموظفيها.

وأعلنت الهيئة العامة لسوق المال عن خطط لوضع إطار رقابي واشرافي جديد لتنظيم الأصول الافتراضية وتنظيم وترخيص مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وتأتي الخطوة ضمن الاعتراف المتزايد من قبل سلطنة عمان والمقاربة الاستباقية للهيئة بأهمية تطوير قطاع الأصول الرقمية والتقنية المالية في سلطنة عُمان.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال العام 2023م

بهدف تعزيز الثقة بين الشركات والمساهمين وخلق بيئة استثمارية جاذبة أصدرت الهيئة العامة لسوق المال قراراً بتحديد ضوابط التفاعل بين الشركات المساهمة العامة ووسائل الإعلام والمستثمرين والمحللين، يتيح هذا القرار مبدأ تكافؤ الفرص للجميع ودعم العلاقة بين أطراف العملية الاستثمارية، الأمر الذي سينعكس إيجابًا على السوق، ويعالج السلبيات التي قد تكون سببًا في انسحاب المستثمر المحلي والأجنبي من السوق

وأعلنت الهيئة العامة لسوق المال بسلطنة عُمان، وهي الجهة الرقابية على قطاعي سوق المال والتأمين، آنفًا عن خططها لوضع إطار رقابي جديد للأصول الافتراضية ولمقدمي الخدمات الافتراضية، إذ تُمثل هذه الخطوة نهجًا استباقيًا تتبناه الهيئة في سبيل تطوير الأصول الافتراضية وقطاع التقنية المالية (Fintech) في عُمان.

التطورات في مجال الإفصاح خلال العام 2023م

الهيئة العامة لسوق المال تؤكد على أهمية الالتزام ببنود الإفصاح عن البيانات الدورية والجوهرية، حيث أصدرت الهيئة قرارا بفرض غرامة مالية على أحد الصناديق الاستثمارية العقارية لمخالفته أحكام المادة (61) من اللائحة التنظيمية لصناديق الاستثمار العقاري، وذلك لعدم إفصاحه عن قرار الجمعية العامة عبر الموقع الإلكتروني للبورصة.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال العام 2023م

قامت الهيئة العامة لسوق المال خلال العام 2023م بتنظيم واستضافة الاجتماع السادس والعشرين للجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أو من يعادلهم) بدول مجلس التعاون. وشاركت الهيئة في الاجتماع السابع عشر لمجلس اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية لهذا العام المنعقد في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية. وأكدت دعمها توحيد الجهود العربية لمواجهة التحديات في الأسواق المالية.

وانطلاقا من سعيها إلى تعزيز أطر التعاون مع الهيئات الدولية لتوحيد الجهود وتبادل المعلومات والتعاون المشترك وقعت الهيئة العامة لسوق المال وهيئة أستانا للخدمات المالية (AFSA) بجمهورية كازاخستان مذكرة تفاهم تؤسس لإطار عمل وتعاون مشترك في عمليات الإشراف والرقابة وتبادل المعلومات، بما يعزز شفافية الأسواق ويدعم كفاءة قطاع الأوراق المالية في كلا البلدين.

وكذلك شاركت الهيئة العامة لسوق المال في الاجتماع الثامن والأربعين للمنظمة الدولية لهيئات أسواق الأوراق المالية (IOSCO)، والذي استضافته مدينة بانكوك في المملكة التايلاندية، وتأتي هذه المشاركة بهدف مناقشة أبرز القضايا المستجدة والمهمة في أسواق المال العالمية على المستوى التنظيمي والإشرافي المتعلقة بصناعة الأوراق المالية، كما تشارك الهيئة في اجتماعات اللجان الفرعية المصاحبة لأعمال الاجتماع السنوي للمنظمة، كاجتماع اللجنة الإقليمية لأفريقيا والشرق الأوسط واجتماع لجنة الأسواق الناشئة والنامية.

وشاركت الهيئة العامة لسوق المال في اجتماع لجنة رؤساء هيئات الأسواق المالية (أومن يعادلهم) بدول المجلس والمنبثقة عن اللجنة الوزارية لرؤساء مجالس إدارات الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول المجلس اجتماعها السابع والعشرين الموافق 5 نوفمبر 2023م عبر تقنية الاتصال المرئي، وتناول الاجتماع عدداً من الموضوعات في مقدمتها لائحة التسجيل البيني لصناديق الاستثمار.كما أحيط الاجتماع بآخر مستجدات الدول الأعضاء في إنهاء الإجراءات الداخلية للبدء في تفعيل الإطار التنظيمي.

وشاركت الهيئة مع بورصة مسقط في فعاليات المؤتمر الترويجي للمستثمرين للترويج الاستثمار في السلطنة والفرص المتاحة.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال العام 2023م

قامت الهيئة العامة لسوق المال بعقد ورشة إخفاء ملكية المنفعة، وجاء تنظيم هذه الورشة بهدف تعريف المشاركين بالطرق والأساليب التي يلجأ المجرمون لإخفاء ملكيتهم للثروة والأصول غير المشروعة، بالإضافة إلى فهم طرق التحكم المباشر وغير المباشر التي يقوم بها الأشخاص والكيانات الهادفة لإخفاء الملكية لهذه الأصول.

وحرصا منها في نشر الثقافة الاستثمارية وتوعية الجمهور بطرق الاستثمار السليم، عقدت الهيئة العامة لسوق المال ورشة تدريبية بعنوان مقدمة في أسواق السلع وتداولها بالتعاون مع اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية، بحضور عدد من موظفي مؤسسات سوق رأس المال المختلفة، وهيئات الرقابة والبورصات، والوسطاء والبنوك التجارية.

وفي إطار سعيها إلى تعزيز منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في القطاعات الخاضعة لرقابتها، عقدت الهيئة العامة لسوق المال ورشة عمل حول إدارة المخاطر والمتطلبات التنظيمية والرقابية والمؤسسية، بالتعاون مع منظمة مجموعة العمل المالي (FATF).

وإيمانا من الهيئة العامة لسوق المال بأهمية نشر الوعي واتباع الأساليب الإبداعية للوصول إلى شريحة واسعة من الجمهور لبث الوعي المالي والاستثماري تواصل الهيئة جهودها في التعريف بجائزة المستثمر الذكي الخليجي ضمن برنامج التوعية الاستثمارية الخليجي "ملم"، حيث قامت الهيئة بتنظيم لقاءات تعريفية في مديريات التربية والتعليم بالمحافظات، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، فقد نظمت أولى الورش التعريفية بالجائزة مستهدفةً معلمي التوجيه المهني والفنون التشكيلية في المدارس التابعة لمديرية التربية والتعليم بمحافظة شمال الشرقية. وذلك وفق جدول زيارات يغطي معظم المديريات التعليمية في المحافظات.

وقدمت الهيئة ورقة عمل حول عقود الاستثمار في الأوراق المالية استهدفت موظفي الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية وموظفي جهاز الاستثمار العماني ووزارة المالية وعدد من ممثلي القطاع الخاص. حيث شارك في الورشة العاملين في الأقسام والدوائر المتعلقة بالاستثمارات الحكومية وإدارة المحافظ الاستثمارية. وقد تعرف المشاركون على أنواع عقود الاستثمار في الأوراق المالية، وشرح لآلية إدارة المحافظ الاستثمارية من الناحية التشريعية والفنية، بالإضافة إلى مناقشة سبل حل المنازعات بين أطراف عقود الاستثمار في الأوراق المالية، كما تضمنت الورشة برنامج عملي حول كيفية صياغة عقود إدارة المحافظ الاستثمارية وأهم البنود التي يجب أن يتضمنها العقد بالإضافة إلى مناقشة أبرز التحديات التي تواجه المتعاملين في هذا المجال. • حلقة نقاشية حول تقييم متطلبات الاكتتابات العامة تمهيداً للاكتتابات العامة الأولية القادمة.

وفي إطار جهود هيئة سوق المال لمراجعة سياسات ومتطلبات الاكتتابات العامة في سوق الأوراق المالية وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على التحول إلى شركات مساهمة عامة، أجرت هيئة أسواق المال حلقة نقاشية حول الاكتتابات العامة ومعالجة وضوابط ومتطلبات هذه العملية، تمهيداً للاكتتابات العامة الأولية المقبلة؛ بمشاركة ممثلين عن جهاز الاستثمار العماني، وسوق مسقط للأوراق المالية، ومسقط للمقاصة والإيداع، وأوكيو، والجمعية العمانية للأوراق المالية والجهات الأخرى ذات الصلة.

6.2: بورصة قطر

ارتفع مؤشر بورصة قطر خلال العام 2023م ليبلغ 10,831 نقطة بنهاية شهر ديسمبر، مسجلاً نمواً بنسبة 1.4% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر يوليو 2023م حين بلغ 10,963 نقطة، وقد شهد شهر أكتوبر أدنى أداء له حين جاء بـ 9,524 نقطة، (شكل رقم 24).

شكل 24: مؤشر بورصة قطر، ديسمبر 2022 – ديسمبر 2023م

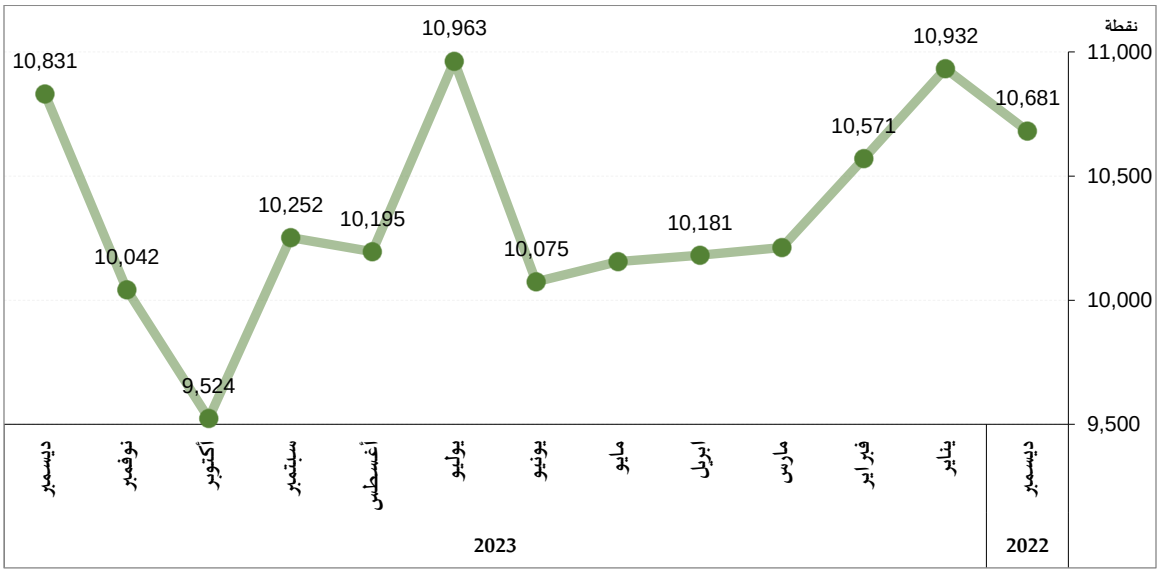

وتباعاً لنمو المؤشر العام لبورصة قطر في العام 2023م، سجلت القيمة السوقية للبورصة ارتفاعاً جاء بنسبة 3.0% مقارنةً مع نهاية العام 2022م، لتبلغ حوالي 172 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 25). وشكلت القيمة السوقية لبورصة قطر نحو 3.9% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2023م، بعد أن كانت مساهمتها 4.3% في العام 2022م وبنحو 5.0% في العام 2021م.

شكل 25: القيمة السوقية لبورصة قطر، 2020 – 2023م

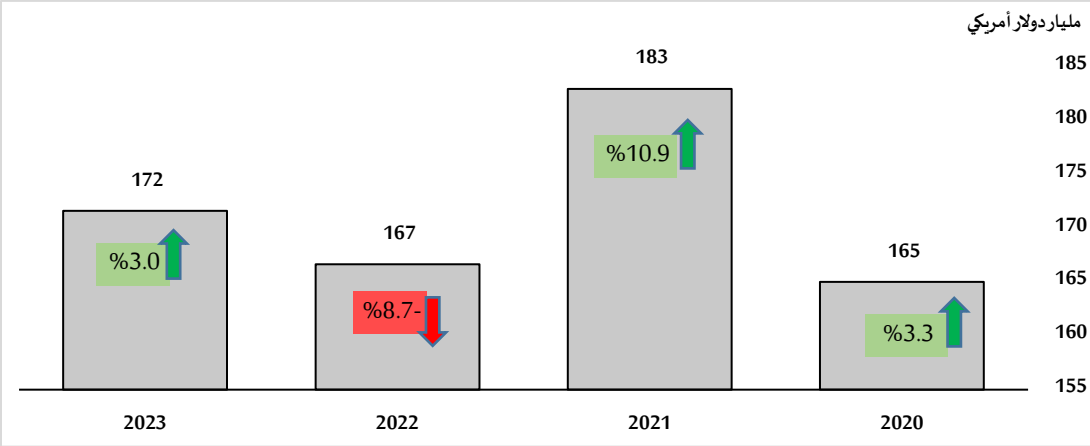

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد انخفض عدد الأسهم المتداولة ببورصة قطر خلال العام 2023م بنسبة -1.8% وبلغ نحو 44.6 مليار سهم مقارنةً مع نحو 45.4 مليار سهم في العام السابق، وكذلك انخفضت قيمة الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة بلغت -21.6% لتبلغ حوالي 34.4 مليار دولار أمريكي مقارنةً مع 43.9 مليار دولار أمريكي خلال العام السابق، (شكل رقم 26). وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي في العام 2023م ما يقارب 138 مليون دولار أمريكي.

شكل 26: أحجام التداول في بورصة قطر، 2022 – 2023م

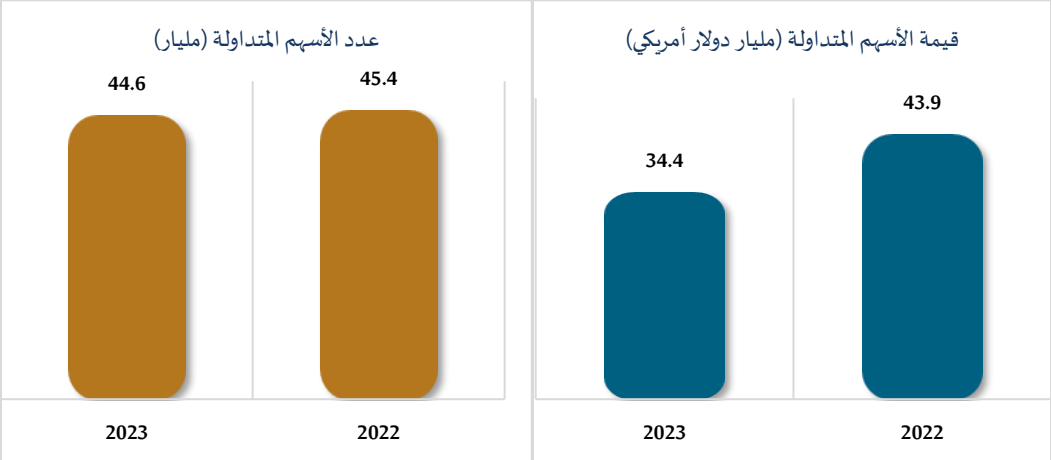

جدول 8: بيانات بورصة قطر، 2022 – 2023م

البيان		2022	2023
عدد الشركات المدرجة		47	51
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		47	51
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		167	172
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	43.9	34.4
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	45.4	44.6
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	177	138
	معدل دوران السهم (%)	26.4	24.5
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	...	...
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	...	...
المؤشرات	مؤشر بورصة قطر (نقطة)	10,681	10,831
	نسبة التغير في المؤشر (%)	-8.1	1.4
	مضاعف السعر الى العائد (%)	12.8	13.6
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.5	1.4

التطورات التشريعية خلال العام 2023م

اتخذ مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية خلال العام 2023م عدد من القرارات لتطوير المنظومة التشريعية لسوق المال كالتالي:

- قرار رقم (1) لسنة 2023م ، بشأن تعديل بعض أحكام قواعد التداول بالهامش الصادرة بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (4) لسنة 2019م.
- قرار رقم (2) لسنة 2023م، بتعديل بعض أحكام قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- قرار رقم (3) لسنة 2023م، بإصدار إجراءات عمل لجنة المحاسبة بهيئة قطر للأسواق المالية.

بالإضافة إلى قرار الرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية رقم (1) لسنة 2023م، بإصدار الملحق رقم (1) بشأن ضوابط البناء السعري.

التطورات التنظيمية خلال العام 2023م

أصدرت هيئة قطر للأسواق المالية قراراً بتشكيل لجنة "النافذة الواحدة لسوق رأس المال"، والتي تهدف إلى اختزال الوقت والجهد وتقليص الإجراءات على الشركات التي يرتبط نشاطها بالأسواق المالية في الدولة، من خلال اقتصار تعاملها مع نافذة واحدة بدلا من عدة جهات وذلك بالتعاون مع كل من وزارة التجارة والصناعة وهيئة قطر للأسواق المالية وبورصة قطر وشركة إيداع.

وتم تعديل إجراءات تداول أحد الوالدين لحساب الأبناء القصر بيعا وشراء في الأوراق المالية ومنها السماح بإضافة الحساب البنكي الخاص بأي منهما في حساب القاصر، على أن يكون ذلك من ماله الخاص لا من مال القاصر الخاضع لأحكام قانون الولاية على المال، أو من خلال الحساب البنكي للقاصر، ووفقا لحكم المادة (38) من نظام الخدمات المالية. وقامت الهيئة بذلك لتيسير إجراءات الاكتتاب للشركات الراغبة في الإدراج على أن تحدد جهة تلقي الاكتتاب قائمة بالمستندات التي يجب أن ترفق بطلب الاكتتاب (البطاقة الشخصية / الآيبان) أو أي مستندات أخرى يحددها مدير الطرح، والسماح بالاكتتاب لصالح الأبناء القصر على أن يكون من المال الخاص لأحد الوالدين لا من مال القاصر الخاضع لأي من أحكام النيابة الشرعية (مال القاصر)، الخاضع لأحكام قانون الولاية على المال.

وكذلك وافق مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية على تعديل الفقرة (ج) من المادة (4.1.2) من قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، والتي كانت تشترط "امتلاك العميل لحساب بنكي في بنك قطري خاضع لرقابة وإشراف مصرف قطر المركزي، يتم من خلاله سداد جميع الدفعات الخاصة بتداول الأوراق المالية من أو إلى العميل"، لتصبح بعد التعديل "امتلاك العميل لحساب بنكي في دولة قطر أو حساب بنكي في بلد الإقامة خاضع لإشراف جهة رقابية، يتم من خلاله سداد جميع الدفعات الخاصة بتداول الأوراق المالية من أو الى العميل". ويأتي ذلك بالأساس في ظل توجه الهيئة وحرصها على تسهيل الإجراءات المتعلقة بتعاملات المستثمرين من خارج الدولة، حيث إن الدفعات المالية بشأن التداولات في بورصة قطر تتم من خلال حسابات بنكية للمستثمرين، وذلك بما يساهم في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية الآمنة في الدولة، ويحفز استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى القطاع المالي في قطر.

التطورات في مجال الافصاح خلال العام 2023م

بلغت نسبة الافصاحات عن الأحداث الجوهرية المؤثرة على سعر السهم خلال النصف الأول من عام 2023م (62%) وبلغت نسبة الافصاحات الدورية خلال الفترة ذاتها (38%). الأمر الذي يعكس تطور الالتزام لدى الشركات بتشريعات الهيئة المنظمة لعمليات الافصاح وتحقيق مبادئ الحوكمة الرشيدة المتمثلة في الشفافية وتحمل المسؤولية والإقرار بها والعدل والمساواة.

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال العام 2023م

واصلت الهيئة التعاون مع الهيئات النظيرة والجهات المعنية من خلال الرد على طلبات المساعدة والاستفسارات والاستبيانات والمشاركة في الاجتماعات والمؤتمرات الإقليمية والدولية.

التطورات في مجال توعية الجمهور خلال العام 2023م

قامت الهيئة بالمشاركة في حملة (ملم) وإعداد ونشر الرسائل التوعوية المتعلقة بالموضوع المراد تعزيزه على مستوى دول مجلس التعاون. وإصدار الإعلانات التحذيرية بشأن عمليات الاحتيال المالي وإعلام الجهات الإعلامية بتكثيف الجهود لهذا الشأن بهدف حماية المستثمرين. وكذلك الإعداد لإصدار المطبوعات المتعلقة بالمستجدات الخاصة بالهيئة و نشرها لذوي العلاقة (شركات أو أفراد). وتم تفعيل وتكثيف العلاقات والتواصل بين وسائل الإعلام و الهيئة بحيث يتم نشر البيانات الصادرة عن الهيئة بكافة الوسائل المتاحة المرئية والمقروءة للوصول لجميع شرائح المستثمرين. ونشر الرسائل التوعوية بمعدل 3 مرات أسبوعيا لكافة المستثمرين عبر قنوات التواصل الاجتماعي للهيئة بالإضافة إلى إعلام الجمهور بشكل فوري حول الإفصاحات أوالتعاميم أوالقرارات ومانحو ذلك الصادرة عن الهيئة. وأيضاً إنشاء حسابات للهيئة على منصات التواصل الاجتماعي (انستغرام و يوتيوب) بجانب حساب تويتر، لتعزيز التواصل بشكل أوسع والوصل لأكبر عدد من المستثمرين.

7.2: بورصة الكويت

تراجع مؤشر بورصة الكويت خلال العام 2023م ليبلغ 6,817 نقطة بنهاية شهر ديسمبر، مسجلاً انخفاضاً بنسبة -6.5% مقارنة مع مستواه بنهاية العام 2022م، وقد تم تسجيل أعلى نقطة له في شهر يناير 2023م حين بلغ 7,277 نقطة، في حين شهد شهر أكتوبر أدنى أداء له جاء بـ 6,532 نقطة، (شكل رقم 27).

شكل 27: مؤشر بورصة الكويت ، ديسمبر 2022 – ديسمبر 2023م

وتباعاً لتراجع المؤشر العام لبورصة الكويت، شهدت القيمة السوقية للبورصة في العام 2023م تراجعاً ملحوظاً بلغت نسبته -14.4% مقارنةً مع العام 2022م، لتبلغ حوالي 131 مليار دولار أمريكي، (شكل رقم 28). وشكلت القيمة السوقية لبورصة الكويت نحو 3.0% من إجمالي القيمة السوقية لأسواق دول مجلس التعاون في العام 2023م، بعد أن كانت مساهمتها 3.9% في العام 2022م.

شكل 28: القيمة السوقية لبورصة الكويت، 2020 – 2023م

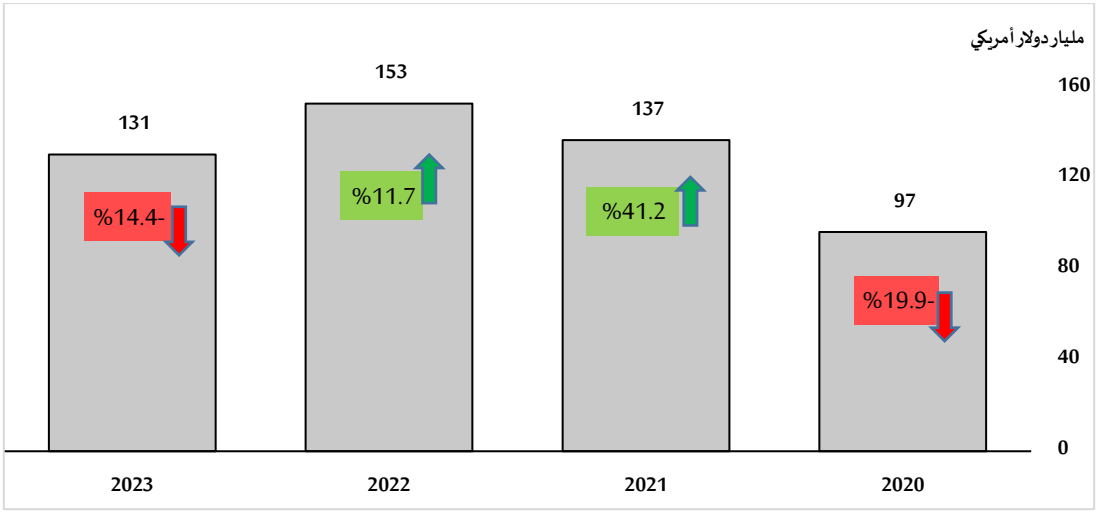

وفيما يتعلق بحجم التداول، فقد بلغت قيمة الأسهم المتداولة ببورصة الكويت خلال العام 2023م حوالي 33.7 مليار دولار أمريكي، مسجلةً تراجع بنسبة بلغت -30.2% مقارنةً مع العام السابق، وبلغت قيمة متوسط التداول اليومي ما يقارب 139.1 مليون دولار أمريكي. وكذلك انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال العام 2023م بنسبة -29.0% ليبلغ حوالي 39.6 مليار سهم مقارنة مع 55.8 مليار سهم خلال العام السابق، (شكل رقم 29).

شكل 29: أحجام التداول في بورصة الكويت، 2022 – 2023م

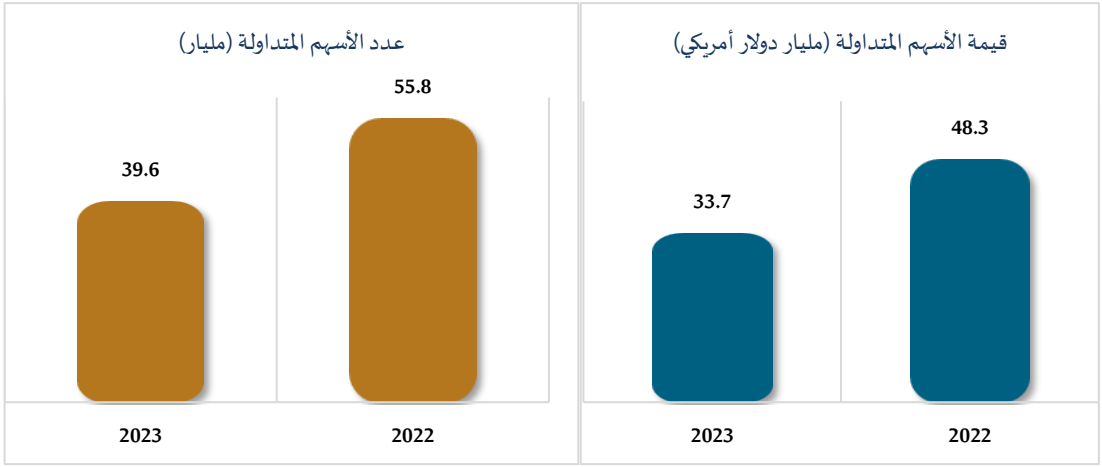

جدول 9: بيانات بورصة الكويت، 2022 – 2023م

البيان		2022	2023
عدد الشركات المدرجة		155	149
عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس		155	149
القيمة السوقية (مليار دولار الأمريكي)		153	131
أحجام التداول	قيمة التداول (مليار دولار الأمريكي)	48.3	33.7
	عدد الأسهم المتداولة (مليار)	55.8	39.6
	متوسط التداول اليومي (مليون دولار أمريكي)	197.8	139.1
	معدل دوران السهم (%)	0.5	0.4
الإصدارات الأولية	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	...	..
	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)	...	..
المؤشرات	مؤشر بورصة الكويت (نقطة)	7,292	6,817
	نسبة التغير في المؤشر (%)	3.5	-6.5
	مضاعف السعر الى العائد (%)	18.8	15.5
	مضاعف السعر الى القيمة الدفترية (%)	1.4	1.3

التطورات ذات العلاقة بنشاط السوق

التطورات التشريعية خلال العام 2023م

تم خلال العام 2023م إصدار عدد من القرارات لتطوير المنظومة التشريعية لسوق المال كالتالي:

- قرار رقم (03) لسنة 2023م بشأن إصدار الكتاب الثامن عشر (التسجيل البيني للمنتجات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.
- قرار رقم (09) لسنة 2023م بشأن تعديل بعض أحكام إدراج الشركات غير الكويتية في بورصة الكويت للأوراق المالية.
- قرار رقم (10) لسنة 2023م بشأن إصدار الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.
- قرار رقم (31) لسنة 2023م بشأن تعديل بعض أحكام المتطلبات التنظيمية لوكالة المقاصة.
- قرار رقم (56) لسنة 2023م بشأن تطوير أحكام تجديد الترخيص وإلغائه بناء على طلب الشخص المرخص له.
- قرار رقم (80) لسنة 2023م بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية.
- قرار رقم (81) لسنة 2023م بشأن تعديل رقم مادة في تعريف "إعلان ترويجي أو تسويقي لصندوق معد مسبقا".
- قرار رقم (117) لسنة 2023 بشأن أتعاب إدارة المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية الخاصة بموظفي الشخص المرخص له.
- قرار رقم (131) لسنة 2023 بشأن معايير النزاهة والسلامة المالية وبعض الأحكام الخاصة بتسجيل المناصب والوظائف واجبة التسجيل.
- قرار رقم (143) لسنة 2023 بشأن بيع الأسهم غير المسددة بالكامل في البورصة.
- قرار رقم (144) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام الكتابين الثاني والحادي عشر من اللائحة التنفيذية لقانون الهيئة.
- قرار رقم (150) لسنة 2023 بشأن تطوير آلية الإعلان وإجراءاته.
- قرار رقم (155) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب الخامس (أنشطة الأوراق المالية والأشخاص المسجلون) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.
- قرار رقم (181) لسنة 2023 بشأن إطلاق مرحلة التطبيق الأولي للكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

التطورات التنظيمية خلال العام 2023م

"من منطلق ضمان حقوق المساهمين واتباع أفضل الممارسات التي تساهم بمزيد من العدالة والشفافية وبناءً على الممارسة العملية لتطبيق أحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية، أصدرت هيئة أسواق المال القرار رقم (80) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

وتتبلور أبرز التعديلات في القرار سالف الذكر بشكل رئيسي على ما يلي:

- متطلبات مستند عرض الاستحواذ ومستند عرض الشراء الجزئي، إذ تم إضافة بند الخطط المستقبلية للشركة محل العرض.
- الأحكام الخاصة بحالات الاعفاء من تقديم عرض استحواذ إلزامي إذ تم تعديل البند رقم (7) ليشمل الإعفاء للمجموعة الاستثمارية التابعة للشخص سواء كان طبيعي أو اعتباري، وإضافة البند رقم (16) ليشمل عرض الشراء الجزئي.
- توضيح الإجراء المتبع للأشخاص المسيطرين الراغبين بإنقاص ملكيتهم بنسبة تتجاوز نسبة البيع المسموح بها المشار إليها بالمادة 2-6-3 من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) دون أن تنخفض ملكيتهم لنسبة تقل عن 30% في الشركة محل السيطرة.
- تعديل الإجراء رقم (6) من الملحق رقم (11) ""إجراءات تنفيذ عمليات الانقسام"" من الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ) من اللائحة التنفيذية المشار إليها، لنشر مشروع عقد الانقسام ومرفقاته والمستندات المتاحة للاطلاع عبر الموقع الإلكتروني للشركة محل الانقسام.

وتأتي هذه التعديلات انطلاقاً من سعي الهيئة المستمر على تحسين وتطوير أحكام اللائحة التنفيذية فيما يتعلق بعمليات الاندماج والاستحواذ والانقسام وعرض الشراء الجزئي".

وفيما يخص "برنامج تطوير منظومة سوق المال" تعمل هيئة أسواق المال على إطلاق الجزء الثاني من المرحلة الثالثة من برنامج تطوير منظومة سوق المال وهو برنامج ذو نطاق شامل لتطوير البنية التحتية لأسواق المال في دولة الكويت عن طريق استحداث كيانات بنى تحتية مثل الوسيط المركزي (CCP) والارتقاء بعمل الكيانات الحالية وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية. ويعمل البرنامج على تحسين آليات التداول وعمليات التسوية والتقاص على النحو الذي يعزز من كفاءة وفعالية سوق المال مع تقليل الأخطار النمطية، بالإضافة إلى تهيئة البيئة التشريعية والتشغيلية اللازمة لتقديم منتجات استثمارية متنوعة وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية. ويهدف البرنامج كذلك إلى تنويع قاعدة المستثمرين من خلال جذب المستثمرين الأجانب والمؤسسيين. كما يتضمن البرنامج تطبيق المبادرات التي من شأنها المساهمة في تنمية أسواق المال وتنويع وتطوير أدواتها الاستثمارية.

ويندرج ضمن برنامج تطوير منظومة سوق المال أربعة مشاريع، نورد أدناه آخر تطوراتها، وهي كما يلي":

1. مشروع تأهيل كيانات البنى التحتية(CCP, CSD, SSF)

يقوم المشروع على استحداث كيانات بنى تحتية كالوسيط المركزي (CCP) والارتقاء بعمل الكيانات الحالية. كما يعني بتأهيل كل من كيانات البنى التحتية (CCP, SSF, CSD) عن طريق متابعة استيفاء الشركة الكويتية للمقاصة للمتطلبات الفنية والتشريعية اللازمة لمزاولة أعمال الكيانات البنى التحتية والتأكد من فصل هذه الكيانات.

ويركز أيضاً المشروع إلى تحسين آليات التسوية والتقاص على النحو الذي يحد من الأخطار النمطية، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية، في تطبيق نموذج التسويات النقدية من خلال منظومة: بنك الكويت المركزي / بنوك تجارية، وتغيير آلية التسويات باتباع مبدأ DvP Module 2.

ويركز المشروع إلى تحسين آليات التسوية والتقاص على النحو الذي يحد من الأخطار النمطية، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية"

وآخر مستجدات المشروع، كالتالي:

- ✓ انضمام الشركة الكويتية للمقاصة إلى نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات (كاسب) وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 24-12-2023، وذلك بعد إتمام عملية الربط الآلي وإجراء الاختبارات الفنية اللازمة. حيث يقوم النظام بأعمال التسوية النهائية للعمليات النقدية التي تتم من خلال شركة الكويتية للمقاصة. وقد جاءت هذه المبادرة بتظافر جهود وتعاون مشترك بين بنك الكويت المركزي وهيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة".
- ✓ "يعكف فريق عمل تطوير منظومة سوق المال بالتنسيق مع المقاصة حالياً على استيفاء واعتماد قواعد الوسيط المركزي(CCP) ، وقواعد الإيداع المركزي (CSD) والمستندات الأخرى ذات الصلة (مثل مستند إجراءات الإخفاق).
- ✓ تعكف المقاصة حالياً بتطوير كافة أنظمتها الآلية لمواكبة وملائمة متطلبات الوسيط المركزي، وتغيير نموذج التسويات النقدية إلى التسوية بمبدأ الصافي (NETTING) على مستوى الأعضاء من خلال منظومة: بنك الكويت المركزي / بنوك تجارية.
- ✓ تقوم الهيئة بمتابعة متطلبات ترخيص الشركات التابعة للشركة الكويتية للمقاصة والنواقص المطلوبة لاستيفاء متطلبات الترخيص.
- ✓ جاري العمل على انتقال التراخيص من الشركة الأم إلى الكيانات الجديدة التابعة وفقاً لآلية انتقال الترخيص الصادر للشركة الكويتية للمقاصة المعتمدة من قبل الهيئة.
- ✓ إصدار القرار رقم (31) لسنة 2023 بشأن تعديل بعض أحكام المتطلبات التنظيمية لوكالة المقاصة بتاريخ 2023/03/12 بغرض إعطاء وكالات المقاصة المرونة في عدم إلزامهم بالحصول على اعتماد الهيئة على كافة السياسات والإجراءات عدا ما يتم تحديده من قبل الهيئة، كما يهدف التعديل إلى ضمان وجود الإطار التنظيمي الفعال في الحد من حالات تعارض المصالح بين وكالة المقاصة وملاكها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية المعمول بها".

2. مشروع تأهيل مقدمي خدمات الأوراق المالية (أعضاء البورصة وأعضاء المقاصة)

يهدف المشروع إلى الارتقاء بنموذج عمل الوسطاء (أعضاء البورصة) واستكمال إنشاء هيكل البنية التحتية المالية لنظام ما بعد التداول عن طريق تأهيل أعضاء التقاص والكيانات ذات العلاقة مثل بنوك التسويات. ويرفع هذا التأهيل من قدرة مقدمي خدمات الأوراق المالية من تقديم الخدمات والمنتجات المستحدثة في السوق - وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية - والذي بدوره سينعكس إيجاباً على كفاءة وفعالية سوق المال في دولة الكويت كما سيساهم في الحد من الأخطار النمطية .

أخر مستجدات المشروع، كالتالي:

- ✓ تقوم الهيئة حالياً بمتابعة قيام مقدمي طلب ترخيص نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية باستيفاء المتطلبات التنظيمية المطلوبة الخاصة بالنشاط محل الترخيص.
- ✓ جاري عمل فريق المشروع بمراقبة سير عمل اختبارات السوق الموسعة التي يتم تنفيذها من قبل الشركة الكويتية للمقاصة على الوسطاء المسجلين في بورصة الأوراق المالية (مقدمي طلب ترخيص نشاط وسيط أوراق مالية مؤهل مسجل في بورصة الأوراق المالية) والتي تهدف للتأكد من مدى جاهزية وسلامة أنظمتهم حتى يتسنى لهم تقديم الخدمات والمنتجات المستحدثة في السوق - وفقاً لأفضل المعايير والممارسات العالمية - والذي بدوره سينعكس إيجاباً على كفاءة وفعالية سوق المال في دولة الكويت كما سيساهم في الحد من الأخطار النمطية. " بالغ عددها حتى اليوم 23."

3. مشروع تأهيل المنتجات المالية المستحدثة :

يعني المشروع بتهيئة البيئة التشريعية والتشغيلية من خلال التأكد من جاهزية الأنظمة التقنية والكوادر البشرية اللازمة لتقديم منتجات وخدمات استثمارية متنوعة وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية والتي من شأنها تنويع قاعدة المستثمرين من خلال جذب المستثمرين الأجانب والمؤسسين.

أخر مستجدات المشروع، كالتالي:

تم عقد عدة اجتماعات وورش عمل بين هيئة أسواق المال والشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت، من أجل مناقشة التشريعات اللازمة لإطلاق منتج صناديق المؤشرات المتداولة، ومنتج السندات والصكوك، أهمها قواعد البورصة والمقاصة واللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010. وتعكف حالياً الجهات المعنية في مراجعة المسودات النهائية. من جانب أخر، وتم تنفيذ اختبار سوق موسع لنظام التداول لقياس مدى جاهزية نظام التداول وأنظمة شركات الوساطة المالية في تقديم حدمة لهذين المنتجين .

4. مشروع إنشاء رقم حسابات فرعية ضمن الحسابات المجمعة:

العمل على إنشاء حسابات فرعية للحسابات المجمعة لعملاء المحافظ لدى الشركات الاستثمارية ولعملاء التداول الإلكتروني والوسطاء المؤهلين وأمناء الحفظ وربط جميع الحسابات للشخص الواحد (Business Partner ID) بعضها ببعض، والعمل على تطوير أنظمة الرقابة لتتماشى مع الحسابات الفرعية وذلك لأغراض الرقابة على التداول والإفصاح، بالإضافة إلى تطوير أنظمة الرقابة والتأكد من جاهزيتها للرقابة على المنتجات والخدمات المالية والاستثمارية المستحدثة.

أخر مستجدات المشروع، كالتالي:

تم توقيع أمر تغييري لنظام الرقابة الآلي (SMARTS) مع مشغل النظام Nasdaq ليتماشى النظام مع متطلبات الحسابات الفرعية الجديدة ويقوم الفريق حالياً بالتنسيق مع الشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت للأوراق المالية بعمل اختبارات للأنظمة للتأكد من جاهزيتها.

وعقد فريق الهيئة عدة اجتماعات بمشاركة الشركة الكويتية للمقاصة وشركة بورصة الكويت، مع شركات الاستثمار والوسطاء وذلك للتنسيق والتجهيز للمشروع من خلال رفع الملفات اللازمة وربطها بالأنظمة الخاصة في مشروع الحسابات الفرعية وذلك تمهيداً لدخولهم اختبارات السوق الموسعة، ويبلغ عدد شركات الاستثمار المشاركة ما يقارب 40 شركة.

كما أفادت إدارة متابعة عمليات الاسواق فيما يتعلق بالبيان الصحفي في 25 يونيو 2023 الخاص بورشة عمل مخصصة لكافة مراقبي الحسابات المسجلين لدى هيئة أسواق المال، بانه تم استحداث نظام آلي في بوابة الهيئة الالكترونية يتم من خلاله تقديم التقرير السنوي الخاص بمراقبي حسابات الأشخاص المرخص لهم من الهيئة بشكل إلكتروني اعتباراً من بداية سنة 2024.

التطورات في مجال الإشراف والرقابة خلال العام 2023م

قامت هيئة أسواق المال باتخاذ عدد من الإجراءات لتطوير الإطار التنظيمي في سوق المال كالتالي:

1. بيان صحفي: بشأن الدعوة للمشاركة في استطلاع رأي بشأن تجربة تطبيق مشروع تطوير آلية المشاركة في الجمعيات العامة -المرحلة الأولى.
2. بيان صحفي: بشأن ورشة عمل مخصصة لكافة مراقبي الحسابات المسجلين لدى هيئة أسواق المال.
3. بيان صحفي: ورشة توعوية عن موضوع التمويل المستدام وانعكاساته على الشركات المدرجة في البورصة.
4. بيان صحفي: بشأن تطوير أحكام تجديد الترخيص وإلغائه بناء على طلب الشخص المرخص له.

5. بيان صحفي: هيئة أسواق المال انتهت من إعداد تعليماتها الخاصة بالتقنيات المالية وإصدار الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010م.

6. بيان صحفي: إطلاق خدمات طلب ترخيص أنشطة الأوراق المالية – شركة الشخص الواحد وطلب التسجيل في سجل المحللين الماليين في بوابة الهيئة الإلكترونية.

7. بيان صحفي: هيئة أسواق المال انتهت من إعداد تعليماتها الخاصة بالتقنيات المالية الكتاب التاسع عشر من اللائحة التنفيذية.

8.بيان صحفي: بشأن إصدار كتاب للتسجيل البيني للمنتجات المالية بين الجهات المنظمة للأسواق المالية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

9. تعميم رقم (10) لسنة 2023 "تعميم إلى كافة المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة" بشأن الإجراءات المطلوبة حيال التعاملات المتعلقة بالأصول الافتراضية.

10. بيان صحفي: "أخر المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب" موضوعاً لفعالية توعوية لهيئة أسواق المال.

11. تعميم هيئة أسواق المال رقم (12) لسنة 2023 بشأن تحديث مؤشرات الاشتباه التي تساعد المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة في رصد المعاملات المشبوهة في مجال غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.

12. تعميم هيئة أسواق المال رقم (11) لسنة 2023 بشأن القرار الوزاري رقم (141) لسنة (2023) بشأن اللائحة التنفيذية للجنة الخاصة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل.

13. قرار رقم (117) لسنة 2023 بشأن أتعاب إدارة المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية الخاصة بموظفي الشخص المرخص له.

14. قرار رقم (131) لسنة 2023 بشأن معايير النزاهة والسلامة المالية وبعض الأحكام الخاصة بتسجيل المناصب والوظائف واجبة التسجيل.

15. بيان صحفي: هيئة أسواق المال تصدر قراراً يستهدف تعديل معايير النزاهة والسلامة المالية وبعض الأحكام الخاصة بتسجيل المناصب والوظائف واجبة التسجيل.

16. بيان صحفي: من هيئة أسواق المال بشأن معرضMoney Expo Kuwait 2023 .

17. بيان صحفي: هيئة أسواق المال تطلق مرحلة تطبيق أولي لخدمات التقنيات المالية وتنفيذ الكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من لائحتها التنفيذية.

18. قرار رقم (181) لسنة 2023 بشأن إطلاق مرحلة التطبيق الأولي للكتاب التاسع عشر (التقنيات المالية) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاتهما.

19. تعميم رقم (18) لسنة 2023 بشأن التقرير السنوي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

20. تعميم رقم (17) لسنة 2023 "تعميم إلى كافة شركات التأمين المدرجة في بورصة الكويت الخاضعة لأحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاتهما".

21. بيان صحفي: بشأن "التقنيات المالية" موضوعاً لورشة عمل توعوية جامعية لهيئة أسواق المال.

22. بيان صحفي: حصول هيئة أسواق المال على المركز الأول للمرة الرابعة علي التوالي في تطبيق مبادىء الحوكمة.

التطورات في مجال الالتزام بالحوكمة خلال العام 2023م

1 -صدر التعميم رقم 1 لسنة 2023م بشأن تقرير الحوكمة.

2- صدر التعميم رقم 7 لسنة 2023م بشأن جمع بعض خدمات مكاتب التدقيق المطلوب تقديمها وفقاً للقانون رقم 7 لسنة 2010م بشأن انشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

3- صدر التعميم رقم 17 لسنة 2023 إلى كافة شركات التأمين المدرجة في بورصة الكويت الخاضعة لأحكام الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات).

التطورات في مجال التعاون الدولي والاقليمي وتبادل الخبرات خلال العام 2023م

حظيت الهيئة بمنصب عضو مجلس إدارة المنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية (الأيسكو) من خلال تزكية مرشحها - من الإدارة التنفيذية العليا للهيئة عضواً للمرة الثانية وممثلاً (Board Representative) للجنة الأسواق النامية والناشئة (GEMC – "The Growth and Emerging Markets Committee") في مجلس الإدارة وذلك لمدة سنتين للفترة من العام (2024) لغاية (2026).

التطورات في مجال توعية الجماهير خلال العام 2023م

شهد العام الماضي لهيئة أسواق المال تنفيذ مهامها التوعوية المحددة في خطتها التوعوية المعتمدة لعام 2023. نوجز أبرز ما تم تنفيذه من فعاليات بالآتي:

- ✓ الورش التوعوية
  - حلقة نقاشية -الأمن السيبراني
  - موضوعات التمويل المستدام ESG وانعكاساته على الشركات المدرجة في البورصة
  - إجراءات الضبطية القضائية لدى الهيئة
  - بوابة الهيئة الإلكترونية ""آلية استلام التقرير السنوي الخاص بمدى التزام الشخص المرخص له بأحكام الكتاب السابع (أموال العملاء وأصولهم) بشكل إلكتروني""
  - آخر المستجدات في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
  - الجرائم وفق أحكام قانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 وتعديلاته
  - ورشة التعريف عن جائزة المستثمر الذكي الخليجي
  - التقنيات المالية(FINTECH)
  - سلوكيات وممارسات التداول المخالفة وغير المشروعة وقواعد المحافظ الاستثمارية للأوراق المالية.
  -
- ✓ الحملات لتوعوية

تنفيذ تسعة حملات توعوية واسعة النطاق استهدفت شرائح مختلفة، تناولت موضوعات مختلفة:

- حملات توعوية مشتركة مع جهات وطنية أخرى
- الاحتيال والشمول الماليان

- أساسيات الاستثمار ""ملم""
- برنامج المؤهلات المهنية
- سجل المحللين الماليين
- حملة أسبوع المستثمر العالمي
- حملة التمويل والتنمية المستدامين.
- حملة جائزة المستثمر الذكي الخليجي
- الاحتيال المالي ""ملم""

✓ إصدارات توعوية.

- مطبوعة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية
- مطبوعة الكتاب التاسع (الاندماج والاستحواذ)
- مطبوعة الاحتيال المالي.
- مطبوعة دليل المساهم للجمعيات العامة للشركات المدرجة والمشاركة فيها
- مطبوعة الإطار التنظيمي للتقنيات المالية.FINTECH
- تقارير الخطة التوعوية
- تقرير كونا
- التقرير السنوي الثاني عشر
- تقرير المشاركة في أسبوع المستثمر العالمي
- مجلة هيئة أسواق المال الإلكترونية التوعوية العدد(14-13-12-11)
- تقرير المستجدات التوعوية الخليجية
- تقرير مؤشرات الأداء
- بيانات صحفية
- إعلانات

✓ التوعية المقروءة والمسموعة والمرئية

- ظهور صحفي
- تغطيات تلفزيونية
- لقاء إذاعي
- عدد (9) انفوغرافات
- عدد (6) موشن جرافيك
- عدد (347) تصاميم النتاجات التوعوية (إعلانات – رسائل توعوية – إصدارات)
- التوعية عبر وسائل التواصل الاجتماعي (259) رسالة توعوية

✓ المشروع الوطني لتعزيز الشمول المالي والوعي الاستثماري

- مطبوعة توعوية
- تحليل واقع الشمول المالي
- مقالات توعوية في إصدارات المجلة
- حملات توعوية
- جهود تنسيقية
- تغطية إعلامية
- ورش عمل توعوية

✓ المشاركات التوعوية الخارجية

- اتحاد هيئات الأوراق المالية العربية
- أسبوع المستثمر العالمي
- ملم

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فقد تم تنفيذ عدد من الحملات التوعوية الإلكترونية من خلال بث رسائل توعوية مختلفة الأنماط بحسابات الهيئة الرسمية على منصات التواصل الاجتماعي تضمنت مواضيع متعددة كالاحتيال المالي وصندوق التحوط والشمول المالي واساسيات الاستثمار.

ملحق 1: الجداول الإحصائية

جدول 10: مؤشرات أداء أسواق المال الخليجية والعالمية، 2022 - 2023م

السوق	2022م	2023م	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	10,211	9,578	-6.2
سوق دبي المالي	3,336	4,060	21.7
بورصة البحرين	1,895	1,972	4.0
السوق المالية السعودية	10,478	11,967	14.2
بورصة مسقط	4,857	4,514	-7.1
بورصة قطر	10,681	10,831	1.4
بورصة الكويت	7,292	6,817	-6.5
مجلس التعاون	158.0	170.6	8.0
مؤشر Nikkei 225 الياباني	26,095	33,464	28.2
مؤشر الأسهم الأمريكية (إس آند بي 500)	3,840	4,770	24.2
مؤشر MSCI العالمي	2,603	3,169	21.8
مؤشر Euro Stoxx 50 الأوروبي	3,794	4,522	19.2
داو جونز	33,147	37,690	13.7
مؤشر المملكة المتحدة (فوتسي 100)	7,452	7,733	3.8

جدول 11: القيمة السوقية لأسواق المال الخليجية، 2023م

	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكي)	نسبة (%) من الإجمالي	معدل النمو (%)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	807	18.4	12.9
سوق دبي المالي	187	4.3	18.3
بورصة البحرين	21	0.5	-31.9
السوق المالية السعودية	3,002	68.5	14.0
بورصة مسقط	62	1.4	0.2
بورصة قطر	172	3.9	3.0
بورصة الكويت	131	3.0	-14.6
مجلس التعاون	4,381	%100	11.8

جدول 12: عدد الشركات المدرجة في أسواق المال الخليجية، 2023م

	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات المسموح تداول أسهمها لمواطني دول المجلس	نسبة (%) الشركات المدرجة في كل سوق من إجمالي الشركات المدرجة
بورصة البحرين	41	41	%6
بورصة قطر	51	51	%7
سوق دبي المالي	62	57	%8
سوق أبوظبي للأوراق المالية	96	88	%13
بورصة مسقط	109	109	%15
بورصة الكويت	149	149	%20
السوق المالية السعودية	231	224	%31
مجلس التعاون	**739**	720	%100

جدول 13: عدد وقيمة الأسهم في الاكتتاب الأولي في أسواق المال الخليجية، 2023م

	عدد الأسهم المطروحة للاكتتاب الأولي (مليون)	قيمة الإكتتاب (مليون دولار أمريكي)
سوق أبوظبي للأوراق المالية	19,557	52,188
سوق دبي المالي	77.5	283.8
بورصة البحرين	..	..
السوق المالية السعودية	476	3,172
بورصة مسقط	2,499	1,016
بورصة قطر	..	..
بورصة الكويت	..	..
مجلس التعاون	22,610	56,660

ملحق 2: معلومات عن أسواق المال الخليجية

جدول 12: نوع السوق المالي (رسمي، ثانوي، موازي)

الدولة/ السوق		نوع السوق
الإمارات	أبوظبي	السوق الرئيسي، السوق الثاني - السوق الموازي
	دبي	السوق الرئيسي
البحرين		سوق نظامي - سوق الأوامر الخاصة - سوق الإكتتابات الأولية - سوق الصناديق الإستثمارية - سوق السندات - سوق صناديق الاستثمار العقاري - سوق البحرين الاستثماري (BIM).
السعودية		السوق الرئيسية للأسهم (تداول)/ السوق الموازية - نمو (أسهم).
عُمان		السوق النظامية، السوق الموازية، السوق الثالثة، سوق السندات.
قطر		السوق الرئيسية والتي تضم الأسهم والسندات ووحدات صناديق الاستثمار المتداولة، والسوق الثانية .
الكويت		السوق الاولي. السوق الرئيسي. سوق خارج المنصة (OTC).

جدول 13: التسويات

الدولة/ السوق		التسويات
الإمارات	أبوظبي	T+2
	دبي	T+2
البحرين		T+2
السعودية		تسوية الأسهم وصناديق المؤشرات والصكوك والسندات: T+2 تسوية المشتقات (العقود المستقبلية) : T+0
عُمان		T+3
قطر		T+3
الكويت		T+3

جدول 14: التقييم الائتماني

التقييم الائتماني (طويل المدى)			
الدولة/ السوق	S & P	Fitch	Moody's
الإمارات	+AA/A-1	AA-	Aa2
البحرين	B+	B+	B2
السعودية	A/A-1	A+	A1
عُمان	A- (stable)	..	A1 Negative
قطر	AA	AA-	AA
الكويت	A+	AA-	A1

جدول 15: أنواع البورصات وعدد فروعها

الدولة/ السوق		بورصة بنظام إلكتروني	عدد الفروع (إن وجدت)
الإمارات	أبوظبي	1	3
	دبي	1	...
البحرين		1	1
السعودية		سوق الأسهم الرئيسي (تداول) - السوق الموازية (نمو)- سوق الصكوك والسندات - سوق المشتقات المالية تُنظمها وتُشرف عليها هيئة السوق المالية	...
عُمان		1	1
قطر		1	...
الكويت		1	1

مصادر البيانات

هيئة الأوراق المالية والسلع، دولة الإمارات العربية المتحدة	https://www.sca.gov.ae/ar/home.aspx
مصرف البحرين المركزي	https://www.cbb.gov.bh /
هيئة السوق المالية، المملكة العربية السعودية	https://cma.org.sa/Pages/default.aspx
الهيئة العامة لسوق المال، سلطنة عُمان	https://cma.gov.om /
هيئة قطر للأسواق المالية	https://www.qfma.org.qa/Arabic/Pages/default.aspx
هيئة أسواق المال، دولة الكويت	https://www.cma.gov.kw/ar/web/cma
أداء أسواق المال العالمية	https://www.investing.com
statista.com	**https://www.statista.com/statistics**